الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كليـــــــــــــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنـــــوان

محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر
–دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
بوشنين كمال
لشهب مريم

إشراف الأستاذ:
سلامنة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مكرودي سالم	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: سلامنة محمد	جامعة جيجل	مشرفا ومقرارا
الأتاذ: بودخدخ كريم	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كليـــــــــــــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنـــــوان

محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر
–دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
بوشنين كمال
لشهب مريم

إشراف الأستاذ:
سلامنة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مكرودي سالم	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: سلامنة محمد	جامعة جيجل	مشرفا ومقرارا
الأتاذ: بودخدخ كريم	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018

شكر وتقدير

عملا بقول الله تعالى

بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾. سورة إبراهيم

نحمد الله عز وجل ونشكره بأن أنعم علينا بالعلم

ووفقنا لإنجاز وإعداد هذا العمل وأعاننا عليه.

ثم الشكر وجزيل الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ القدير

"سلامنة محمد"

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصيحة علمية

وعلى كل توجيهاته القيمة وتوضيحاته التي تفضل بها علينا.

والتي أفادتنا فكان نعم المشرف.

نرجو من المولى عز وجل أن يجعلها سببا لإنارة درب الطلبة

وخدمة البحث العلمي.

جزاك الله كل خير

كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر إلى اللجنة العلمية

التي قبلت مناقشة هذه المذكرة.

كل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل

من قريب أو من بعيد.

فمنا إليكم كل الشكر والإمتنان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة..... أ–ث

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد..... **06**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... **07**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... **07**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... **08**

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر..... **10**

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... **15**

المبحث الثاني: نظريات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر..... **15**

المطلب الأول: النظرية التقليدية والنظرية الحديثة..... **19**

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق والحماية..... **20**

المطلب الثالث: نظرية الموقع ودورة حياة المنتوج والنظرية الانتقائية..... **21**

المطلب الرابع: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر..... **25**

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية..... **26**

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات..... **27**

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على العمالة..... **29**

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على التقدم التكنولوجي..... **31**

المطلب الرابع: أثار أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر..... **32**

خلاصة الفصل..... **34**

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية

تمهيد..... 36

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري والسعودي..... 37

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري..... 37

المطلب الثاني لمحة تاريخية عن الاقتصاد السعودي..... 45

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية..... 52

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري..... 52

المطلب الثاني: الاطار القانوني لتطوير الاستثمار في الجزائر والسعودية..... 60

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية..... 69

خلاصة الفصل..... 73

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والسعودية

تمهيد..... 75

المبحث الأول: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي الجزائر والسعودية.... 76

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي الجزائر والسعودية..... 76

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي الجزائر والسعودية.... 78

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية... 82

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والسعودية..... 84

المطلب الأول: وضع الجزائر والسعودية من بعض مؤشرات قياس المناخ الاستثماري..... 84

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية..... 89

المطلب الثالث: السياسات المقترحة لتحسين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.... 94

خلاصة الفصل..... 97

الخاتمة..... 99

قائمة المراجع..... 104

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (2000- 2016)	41
(2-2)	تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2000- 2015)	42
(2-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2005-2015)	43
(2- 4)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة (2010-2015)	44
(2- 5)	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000- 2016)	44
(2-6)	تطور المديونية الخارجية بالمليار دولار للجزائر للفترة (2000- 2016)	45
(2- 7)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية للفترة (2000- 2016)	49
(2- 8)	تطور معدل التضخم في السعودية في الفترة(2000- 2016)	50
(2- 9)	تطور فائض أو عجز الموازنة العامة في السعودية للفترة(2000- 2016)	50
(2- 10)	تطور الحساب الجاري بالمليار دولار في السعودية للفترة (2000-2016)	51
(2- 11)	تطور المديونية الخارجية بالمليار دولار في السعودية للفترة(2000-2016)	51
(2- 12)	تطور متوسط الدخل السنوي الاسمي للفرد بالدولار في السعودية للفترة (2000-2016)	52
(2- 13)	الهيئات الرئيسية المشرفة على الاستثمار في الجزائر والسعودية	72
(3- 14)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة 2006- 2016	76
(3- 15)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة بين 2002- 2016	78
(3- 16)	الاستثمارات الواردة إلي السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003- 2015	80
(3- 17)	أهم الدول المستثمر في الجزائر الفترة 2002- 2016 الوحدة: المليون دينار جزائري	82
(3- 18)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية للفترة 2003- 2008	83
(3- 19)	المكانة العالمية لكل من الجزائر والسعودية في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة بين 2012- 2016	84
(3- 20)	وضعية الجزائر والسعودية في مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال	85

	خلال سنة 2016.	
(3- 21)	درجة وترتيب الجزائر والسعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2012- 2016)	**86**
(3- 22)	ترتيب الجزائر والسعودية في مؤشر التنافسية العالمية	**87**
(3- 23)	ترتيب الجزائر والسعودية في المؤشرات الفرعية للمؤشر التنافسية العالمية في تقرير 2015- 2016	**88**

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال:

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المنتوج	**23**
(2-3)	تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة 2006- 2016	**76**
(3-3)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة بين 2002- 2016	**79**
(4 -3)	الاستثمارات الواردة إلي السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003- 2015	**81**

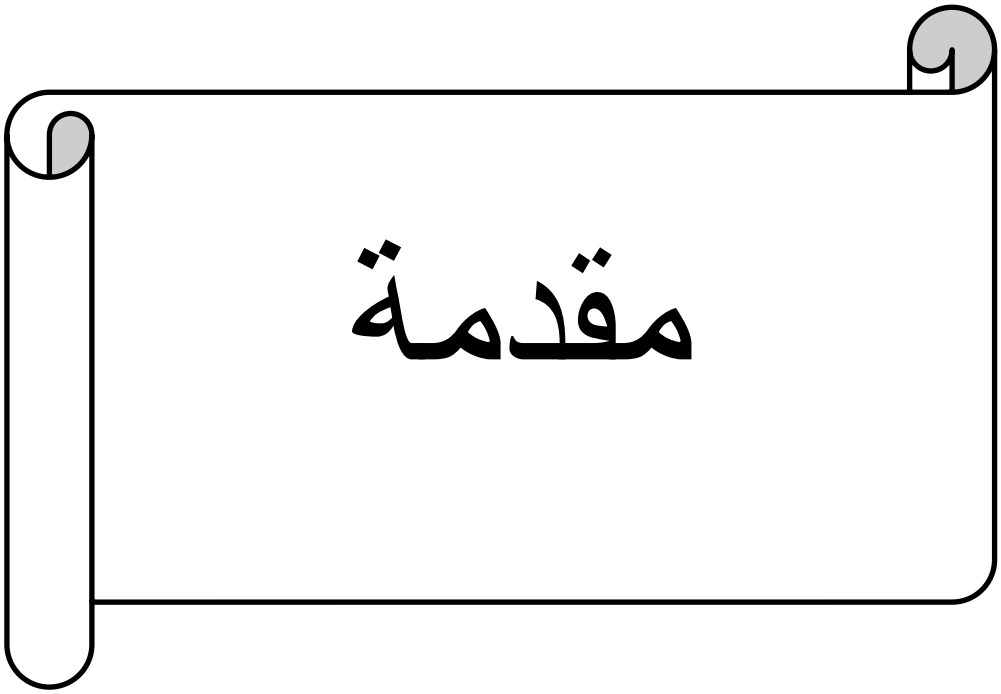
مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي تطورات جديدة وعديدة مست مختلف أبعاده وغيرت جميع مفاهيمه بداية من فتح الاسواق والزيادة السريعة والمتزايدة لحجم المبادلات المالية الدولية، إلى ظهور أنماط جديدة للتمويل الدولي، ومن أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أهم الموارد المالية التي تسعي إلى اجتذابه مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على سواء في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لكونه أداة أيسر للتمويل، وقد شهد هذا الأخير تطورا وانتشارا هائلا في السنوات الأخيرة، ساهمت في ذلك موجات العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل، فأصبح الأن أحد أهم ركائز التنمية في دول العالم كتكتل والدول النامية بشكل خاص، ومن بين هذه الدول نجد الدول العربية التي وجدت نفسها تواجه تحديات العولمة وفجوة التكنولوجيا والنمو الاقتصادي بينها وبين الدول المتقدمة وتحديات عجز اقتصاداتها، إلى جانب البحث عن وسائل وطرق تساعدها في مواكبة سير الدول المتقدمة من خلال التركيز على الخروج من حالة الاضرابات الاقتصادية والسياسية التي عانت منها لفترة طويلة ، خاصة فيما يتعلق بمديونياتها إلى الخارج، والسعي نحو تجسيد المناخ الاستثماري الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سن تشريعات والقوانين المشجعة للاستثمارات الأجنبية وتقديم مختلف الحوافز والإغراءات والتسهيلات لها.

أولا: إشكالية الموضوع

فيما تكمن محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالمقارنة مع دولة السعودية ؟

وللإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الجزائر والسعودية على عوامل النمو الاقتصادي بكل بلد؟
- ✓ هل تتفوق السعودية على الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري وفي جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشرة ؟
- ✓ ما مدي مساهمة الإصلاحات التي تقوم بها كل من الجزائر والسعودية على مستوي قوانين والتشريعات في تحسين مناخها الاستثماري؟

ثانيا: الفرضيات

يقوم بحثنا على الفرضيات التالية:

- ✓ لا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية بشكل كاف في النمو الاقتصادي
- ✓ لا يتوافر مناخ الاستثماري في الجزائر على محفزات كافية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ الإصلاحات الاقتصادية وقوانين الاستثمار المطبقة في كل من الجزائر والسعودية، كانت كافية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

ثالثا: أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق جملة من الأهداف ندكر منها

- ✓ الإحاطة بالجانب النظري للموضوع وذلك من خلال تعديهم مفاهيم أساسية والنظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته على المتغيرات الاقتصادية
- ✓ تقديم لمحة عن تطور كل من الاقتصاد السعودي والجزائري وتحليل مختلف مؤشراته
- ✓ تبيان أهم هيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية
- ✓ عرض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية وتحديد أهم القطاعات الاقتصادية المستفيدة منها وتوزيعها الجغرافي

رابعا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من ناحية منهج الدراسة وفي محاولة الإجابة على إشكالية الموضوع واختيار مدي صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في أجزاء من الفصل الأول والثاني لوصف المفاهيم والأشكال والأهمية و الأثار، أما المنهج المقارن فتم اعتماده في الفصل الثالث لدراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية. أما بالنسبة لأدوات الدراسة فإنها تتمثل في قوانين الاستثمار، الاحصائيات، الملتقيات المقدمة في شكل تقارير في مختلف المراكز الوطنية والدولية المقروءة سواء عن طريق الانترانت، الكتب والمجلات، المذكرات.

خامسا: أهمية الموضوع

تأتي أهمية الموضوع محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر من الضرورة الملحة للدول العربية ومنها الجزائر والسعودية لتوفير التمويل لنهوض باقتصاداتها

وتكمن أهمية البحث فيما يلي

- ✓ تعتبر الاستثمارات الأجنبية أداة تمويل ضئيلة التكاليف، مقارنة بالقروض الخارجية والمساعدات الدولية
- ✓ لاستفادة من تجربة السعودية في قدرتها على تطوير سياستها وبرامجها وهياكلها الاقتصادية
- ✓ ويتناول الموضوع نطرة عن الإصلاحات الاقتصادية و القانونية في الجزائر والسعودية ومحاولة إبراز أهمية المناخ الاستثماري فيها كمحفز للاستثمارات الأجنبية

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

- ✓ ارتباط الموضوع بشكل كبير بالتمويل الاقتصاد الدولي، والذي له صلة بالاختصاص
- ✓ تبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر والسعودية من خلال تقييم تدفقات الواردة إليها وكذا مختلف الجهود الترويجية التي تقوم بها بغرض تحفيزه وتشجيعه
- ✓ محاولة إيجاد الحلول اللازمة لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر

سابعا: تحديد الإطار الزمني والمكاني للدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والاجابة على إشكاليتها، توجب علينا الالتزام بإطار زماني ومكاني محدد فمن حيث الاطار الزمني فقد اختلفت من عنصر لأخر حسب توفر المعلومات والاحصائيات، فقد امتدت الدراسة من سنة 2002 إلى 2016، غير أن في بعض الأحيان تم تمديد المدة الخاصة فيما يتعلق بالتطور التاريخي للاستثمار والتوزيع القطاعي والجغرافي

أما الاطار المكاني فقد شملت الدراسة الجزائر والسعودية

ثامنا: الدراسات السابقة

– دراسة (ساعد بوراوي 2007/ 2008) بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، وتمثلت إشكاليتها فيما يلي ما هو تأثير الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، على مناخ الاستثماري في دول المغرب العربي. وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته

- ✓ أن الحوافز الممنوحة في الجزائر لم تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها ليست من المحددات المتحكمة في قرارات الاستثمار
- ✓ إن ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية لقياس مناخ الاستثمار يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

– دراسة فارس فضيل بعنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2004 وجاءت إشكاليتها كما يلي ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي؟ وما مدى استجابة الدول العربية له؟ وهل تفاوتت كل من الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية من حيث حصيلته في كل منها بكل المقاييس من حيث سياساته العامة تجاهه وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى

- ✓ أن أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى الدول المضيفة تكمن في أن هذه الدول يتسنى لها من وراء تشجيعه من تحقيق الكثير من الفوائد، من بينها تنويع مصادر الدخل، اكتساب التكنولوجيا، تحقيق فرص العمالة،...إلخ
- ✓ أن القوانين الجديدة التي تبنتها كل من الجزائر والسعودية هي أكثر تحريرية وقد أزيلت بموجبها الكثير من القيود

تاسعا: خطة الدراسة

– لقد اتبعنا لا نجاز هذا البحث المنهجية التالية:

ثلاثة فصول سبقتهم المقدمة التي تحتوي ملخص عام من الموضوع وتليهم الخاتمة من خلال تقديم ملخص عاما عن موضوعنا متبوعا بأهم النتائج المتواصل إليها

الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

والذي تناولنا فيه المفاهيم الاساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال المرور بمفهومه وأهميته وأهدافه بإضافة إلى التطرق إلى النظريات المفسرة وحوافزه، وفي الأخير قمنا باستعراض أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية

ويحتوي هذا الفصل على لمحة تاريخية في الاقتصاد الجزائري والسعودي وأيضا المناخ الاستثماري لكل منهما.

الفصل الثالث: تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والسعودية

ولقد تناولنا فيه مقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بإضافة إلى تقييم مناخ الاستثمار والمعوقات والسياسات المقترحة لتحسين سياسات الاستثمار في الجزائر.

الفصل الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: نظريات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي بعض المتغيرات الاقتصادية.

خلاصة

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية اكتسبت قدرا من الأهمية، مما جعلها تكون محل العديد من الاقتصادين والباحثين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الدول التي تعاني من عجز في تمويل استثماراتها، بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى كالقروض والمساعدات، مما جعل الحكومات تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد على الدول المضيفة كالتشغيل والانتاج، ونقل التكنولوجيا وإلى غير ذلك من المزايا المباشرة والغير مباشرة.

وعلى هذا الاساس كان واجبا علينا في هذا الفصل أن نعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي هو موضوع بحثنا وذلك من خلال ثلاثة مباحث والتي تطرقنا فيها إلي ما يلي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ المبحث الثاني: نظريات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي بعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، في هذا المبحث سنحاول تقديم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أشكاله أهدافه دوافعه ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول بعض التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر والخصائص التي يتميز بها:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق إلى عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر:

– يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه « امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إداراته ذلك سعيا وراء ربحا أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح اسواق جديدة».[1]

– عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر: يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيه في المؤسسة.[2]

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بإضافة إلي الموارد الغير مالية كالمؤهلات

[1]: عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر،2001، ص:11.

[2]: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص:19.

التكنولوجية والتسويقية زيادة عن الخبرة الفنية في جميع المجالات. ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار.[1]

ثانيا: خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.

من أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات انفراده بالخصائص التالية:

- ✓ يتصف الاستثمار الأجنبي بالتغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛
- ✓ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلي خلق فرص عمل جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية لدخول إلي الأسواق العالمية.[2]
- ✓ الحق في اتخاذ القرار والرقابة على المشروعات وبالتالي يساهم في نقص المخاطر؛
- ✓ يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته، ولكن يقلل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن تم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر ومستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

سوف نتطرق في هذا المطلب الى أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

الفرع الاول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :[4]

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛
- ✓ يعتبر كإحدى وسائل توطينا لتكنولوجيا والنفاد إلى الأسواق؛
- ✓ يعتبر كأحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية؛
- ✓ يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جدب التكنولوجيا الأجنبية؛

---

[1]: حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر _ تعاريف وقضايا_، مجلة جسر التنمية، العدد32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت2004، ص:5.

[2]: فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص:23.

[3]: أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[4]: يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:208.

- ✓ الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الاموال الأجنبية.[1]

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك نوعين من الأهداف منها ما يتعلق بالدول المصدرة وأخري بالدول المضيفة له

اولا: الأهداف المتعلقة بالدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ البحث عن أسواق جديدة لمنتجات الشركات الدولية من أجل تسويق الفائض الكبير من السلع التي لا يستوعبها السوق المحلي للبلد الأصلي لشركات المنتجة؛
- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع؛
- ✓ الاستفادة من قوانين و الإعفاء الضريبي التي تمنحها الكثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ الاستفادة من انخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها لان تكلفة اليد العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة كذلك بالنسبة للموارد الأولية التي تكون تكلفتها أقل؛
- ✓ الاستفادة من فرص الربح المتاحة في الدول المستثمر فيها إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق ارباح كبيرة تفوق مثيلتها داخل الوطن العربي الأصلي؛
- ✓ الاستفادة من القوانين والإعفاءات الضريبية بتشجيع جذب الاستثمار؛
- ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وتنوع الخدمات وذلك بسبب التطور التكنولوجي ووفرة رؤوس الأموال؛
- ✓ التقليل من المخاطر التي تتعرض لها الشركات الأجنبية إذا أنه كلما انتشرت وتنوعت في العديد من الدول كلما قلت المخاطر التي تتعرض لها؛

ثانيا: الأهداف المتعلقة بالدول المضيفة تتمثل فيما يلي:[3]

- ✓ الاستفادة من البحث والتطور التكنولوجي في تطوير منتج الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ اختيار المسؤولين والفنين لشركات الأجنبية العاملة في البلدان النامية من مواطني الدول المضيفة؛
- ✓ مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية في البلدان النامية؛

---

[1] : Miloudi Boubaker, Investissement et stratégie de développement, Ed offices des publication universitaire : Alger, Sans année d'édition, P 43.

[2]: قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص ص:351-352.

[3]: هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:30.

- ✓ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ الاستغلال أو الاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة في هذه الدول؛
- ✓ المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين القطاعات والخدمات داخل الدولة المعنية؛
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد كذلك كلا الإدارتين في تحقيق أهدافها، وهو ما يقدم الفرصة لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر، فالشركاء المحلين تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وربما بعض الامكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا التكنولوجيا والخبرة الادارية؛
- ✓ تغيير الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الانتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة؛
- ✓ انعاش أو دعم ميزن المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.[1]
- ✓ رفع حجم السيولة في البلد المضيف بسبب التدفقات الأجنبية مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسة من تمويل مشروعاتها مما يؤدي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا الاستثمار وتتمثل في:

الفرع الاول: دوافع المستثمر الأجنبي : تتمثل في العناصر التالية: [3]

1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية إذ أن هناك بعض أنماط النشاطات السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج لغرض تلاشي الإخفاق بالبحث عن أسواق الاستهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها قبل مباشرة الإنتاج فيها.

2- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر: وتتحقق الزيادة فيها في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة بعض تكاليف المواد الأولية واليد العاملة هذا بافتراض حرية تحويل فوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير

[1]: علياني ندير، منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني 2005، ص:99.

[2]: مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار الجزائر،2007، ص:59.

[3]: دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص ص:76-77.

مسموح به كليا أو جزئيا هذا يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفقد جاذبيته.

3- **زيادة المبيعات:** مهما كان كبر حجم سوق الدولة ما فإنه يبدو صغير جيدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن سوق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو سياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي متعددة تلجأ الشركة للإنتاج خارج دولتها لتجاوز القيود المذكورة سابقا .

4- **تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج ، إذا كان معدل الارتباط بين العوائد الاستثمارية ضعيفا عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل ارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة، كما قد تشتد المنافسة الداخلية لدراجة تهدد استمرار وجودها فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى، لا توجد بيها منافسة بنفس الحدة فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة .

5- تحسين الموارد وضمان توافرها: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد الخام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة ، بهدف ضمان تدفق الاستثمار دون انقطاع هذه الموارد والأجزاء بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، إذ تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فروع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به امكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.[1]

6- الاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.[2]

[1]: المرجع السابق، ص:77.

[2]: المرجع نفسه، ص:78.

7- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الدين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتي لا يسبقهم منافسهم إلى ذلك فإن سبقوهم إلى تلك الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج اذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتي تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن تم انخفاض أسعار البيع إلى مستوي منافسها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافد عبر الحدود الوطنية.[1]

8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج، باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة علي اقتصادها الوطني، اذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على الموارد الأولية بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.[2]

الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف: تسعي مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أصبحت تنافس عليه تللك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة خصوصا الاقتصادية منها، وفيما يلي عرض مختصر لأهم الاسباب الدافعة إلى جدب الاستثمار الاجنبي المباشر مركزين على دوافع الدول النامية:[3]

1- سد فجوة الادخار والاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي الاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والاعانات والمنح و القروض الخارجية غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن السداد الأمر الذي يدفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض، وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها لاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادية وابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية

---

[1]: عطية طاهر مرسى، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة، ط1، مصر،2000، ص:185.

[2]: دريد محمد السامرائى، مرجع سبق ذكره، ص:79.

[3]: عبد الكريم بعداش، استثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2000،أطروحة دكتورة، نقود ومالية، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2008، ص ص:55- 56.

نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الاعانات الأجنبية وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي .

ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات والمتضمنة إنجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات :تسعي الدول التي تعاني من عجز في موازين دفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل التخفيف من حداته في الأجل القصير والمتوسط والطويل، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أربحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التدفقات المالية من خارج البلد المضيف له عندما يتبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد استراتيجية الإنتاج من أجل إخلال الواردات، وفي كلا الاستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن تم علي ميزان المدفوعات .

- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الأمر الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملة الأجنبية النادرة أو الغير متوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية .

3- زيادة تراكم في الرأس المال الثابت والانتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسة ومشاريع استثمارية جديدة وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية لهذا الاستثمار، مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الانتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا الأخير ينعكس أثره على تحسين رفاهية المجتمع الذي سيستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر وهو هدف أساسي تسعي إليها جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها .

4- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية وتجنب المشاريع الغير المربحة أو المفلسة بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الاجنبية تحقيقها.

5- الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كمعادن والأراضي الزراعية والمياه الجوفية... إلخ غير أن هذه الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية ومن تم استغلال أكبر قدر من الموارد الطبيعية التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6- تخفيض مستوي البطالة: من المعروف أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تودي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز مشروع الاستثمار بالاستخدام المكثف لليد العاملة من استخدام الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة عن دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية .[1]

7- نقل التكنولوجيا الحديثة: تعد التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحلال النمو الاقتصادي وتسريع وتيرتيه، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وباقل التكاليف وهو استيراد مكوناتها والعمل على تطويريها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما(النامية)، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار معه الفن الانتاجي الحديث والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الادارية والمالية والتسويقية ...الخ.[2]

[1]: المرجع السابق، ص ص:57_58.

[2]: مفتاح صالح، دلال بن ياسمين، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصاديات العربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 43_44، مصر، 2008، ص ص: 109_110.

المطلب الرابع : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نذكرها من خلال تصنيفات وذلك من أجل التمييز بينهما

الفرع الاول: تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الملكية: يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا المعيار إلى نوعين :

اولا: الاستثمار المشترك: هو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات انتاجية وتسويقية ومالية، وبالتالي فالاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين أحدهما وطني والاخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق.[1]

1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المؤسسات الاجنبية: للاستثمار المشترك من وجهة نظر المؤسسات الأجنبية مزايا وعيوب.

- **مزايا الاستثمار المشترك:** يتم تلخيصها فيما يلي:[2]

- ✓ تكفل صيغة المشاركة للمستثمر الأجنبي قدرا من الطمأنينة على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه لأن الحكومة تنظر إلى المستثمر الأجنبي بانه معاون، كذلك يحصل على امتيازات كثيرة بخلاف لو كان يسيطر على المشروع وحده؛
- ✓ يساعد هذا الشكل على سرعة التعرف على طبيعة السوق، وإنشاء قنوات التوريع وحماية مصادر المواد الخام والموارد المالية لشركة الأم، وتسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية ؛
- ✓ الاستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود الجمركية المفروضة للدولة المضيفة، وأيضا تقليل الصعوبات الكثيرة ومشاكل البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو جهات تابعة لها؛
- ✓ وجود طرف وطني في مشروع الاستثمار يسهل أمام الشركة متعددة الجنسيات لحل المشكلات الخاصة بالغة والعلاقات العمالية، والانسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية.[3]

---

[1]: عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:184.

[2]: عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2003، ص:19.

[3]: المرجع السابق، ص19.

- **عيوب الاستثمار المشترك:** وبخصوص عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الاتي:[1]

احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة لرأس مال المشروع الاستثماري، وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته، الأمر الذي أدى إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل، سواء في مجال التسويق أو الانتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها .

2- مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نضر الدولة المضيفة: للاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة مزايا و عيوب عديدة ندكر منها ما يلي:

- **المزايا:** يمكن القول إنه إذا تم توظيف وتوجيه إدارة هذا الاستثمار بشكل جيد فانه يساهم في:[2]

- ✓ رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق نمو الاقتصاد كهدف أساسي؛
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة؛
- ✓ يساهم في خلق التكنولوجيا؛
- ✓ تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

-**العيوب:** تظهر العيوب فيما يلي :[3]

- ✓ حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا امتنع الطرف الأجنبي عن مشاركته أي طرف وطني في الاستثمار؛
- ✓ لابد أن يتميز الطرف المضيف بالقدرات الفنية والادارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك حتى يحقق مختلف مزايا المذكورة أنفا؛
- ✓ نظرا لعدم مقدرة الطرف المضيف ماليا فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة خاصة مثل زيادة فرص التوظيف أو التطور التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

---

[1]: السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظريات والسياسات، دار الفكر،ط1، الأردن، 2011، ص:195.

[2]: عمر هاشم، محمد صدفة ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص: 14

[3]:عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص:17_18.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي :

وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع الإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي والخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضل لدي الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية، من مساوئ الاحتكار إلا أن العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود وبلا قيود، حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيا لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات.[1]

1: مزايا و عيوب الاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للمؤسسات الاجنبية:

للاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي من وجهة المؤسسات الأجنبية عدة مزايا و عيوب أهمها ما يلي:

المزايا: إبراز المزايا التي يمكن أن تحقق للمؤسسات الأجنبية ما يلى: [2]

- ✓ توافر الحرية الكاملة في الادارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة ؛
- ✓ كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة المدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية ؛
- ✓ يساعد التملك المطلق للمشروع الاستثماري في التغلب على المشكلات الناجمة عن الاشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر؛

العيوب: وتتمثل في ما يلي:[3]

- ✓ هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، مقارنة مع الاستثمارات المشتركة ؛
- ✓ الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية، والتدابير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة والبترول والأسلحة والأدوية...الخ.

---

[1]: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2]: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص:23.

[3] السيد متولى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 196- 197.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة لدول المضيفة: من أهم المزايا والعيوب التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في هذا النوع ما يلي:[1]

المزايا : من المزايا التي يقدمها هذا النوع للدول المضيفة هي:

- ✓ زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي للدول المضيفة؛
- ✓ خلق فرص العمل؛
- ✓ نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمالات وجود فائض لتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين ميزان المدفوعات الدولية المضيفة؛
- ✓ يساهم في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.

العيوب: ومن العيوب التي تشوب هذا الاستثمار هو كون الكثير من الدول النامية تتردد في قبوله وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة.

الفرع الثاني: تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الغرض والدافع التي تسعي له تلك الاستثمارات:

يمكن تحديد هذا الاستثمار فيما يلي:[2]

1- الاستثمار الباحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية لدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.

2- الاستثمار الباحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق التقليدية والأسواق الاقليمية المتكاملة، حيث يرتكز في المناطق التي تتميز بانخفاض تكلفة عوامل الانتاج

3-الاستثمار الباحث عن الأسواق: سادا هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلة في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينات، وكان وجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمارات وهي ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها .

الفرع الثاني: تصنيفات أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر: وتوجد هناك تصنيفات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر نوجزها فيما يلي:

---

[1]: مرجع سابق، ص 196.

[2]: حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

1- الاستثمار في المناطق الحرة : تعرف المناطق الحرة بانها عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة تخضع لسيادتها الكاملة، و يتم تحديدها عن المنافذ البرية أو البحرية للدولة أو بجوارها أو في أقاليم أخرى من الدولة وتعزل عن بقية أجزائها، أي يجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها لقواعد قانونية واقتصادية خاصة.[1]

2- مشروعات الاستثمار القائمة علي التجميع: وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف الأجنبي وأخرى وطنية سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجمعيها لتصبح منتجا نهائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.[2]

المبحث الثاني: نظريات و محفزات الاستثمار الاجنبي المباشر

تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة ودوافع الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة

الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية: يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة وتستند وجهة نظر الكلاسيك على عدة مبررات أهمها:[3]

1 – صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

2 – ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المحققة من عماليتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛

3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوافق مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

[1]: محمد على عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جدب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 ص:28.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3]: عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط4، 1998،ص:11

الفرع الثاني: النظرية الحديثة.

تقوم هذه النظرية على افتراض أن كل من طرفي الاستثمار هما الشركات المتعددة الجنسيات والدولة المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المشتركة فكل منهما يعتمد ويستفيد من الأخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة بمعني أخر لا توجد مباراة من طرف واحد. ويري أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الاتي:

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية والمحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛

2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

3- خلق اسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات بدول أخرى أجنبية؛

4- تقليل الواردات.[1]

5- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

5- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية

7- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الانتاج وممارسة الأنشطة والوظائف الادارية وغيرها.[2]

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق والحماية

الفرع الاول: نظرية عدم كمال السوق

يعود الفضل في صياغتها إلى الاقتصادي الكندي هايمر عام 1960، حيث تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، ويتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو السوق الكاملة وبالذات في جانب العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجم هذه المشروعات وضعف درجة التنوع فيها، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها القدرة التنافسية اكبر نوضحها فيما يلي:[3]

- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية انتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

---

[1]: مرجع سبق ذكره، ص:12

[2]: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص:329

[3]: وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013، ص:17.

- ✓ توفر مهارات ادارية وانتاجية وتسويقية مقارنة ما توفر منها من شركات والمشروعات المحلية؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وادارية والتي تمنح للشركات الاجنبية بهدف جدبها للاستثمار في الدول النامية؛

الفرع الثاني: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية أن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تكافئ المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات الأجنبية في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على الحرية التجارية و الاستثمار الدولي وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.[1]

ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وغيرها وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة و الاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و اجبارها علي فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أرضيها.[2]

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها اذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث و التطوير و الابتكارات وأي عمليات انتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ,

ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيد الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أوبين المركز الرئيسي و الفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.[3]

المطلب الثالث: نظرية الموقع ودورة حياة المنتوج و النظرية الانتقائية

الفرع الاول: نظرية الموقع

نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقر الاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية...إلخ الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات أو بمعنى أخر أنها تركز

[1]:عبد السلام ابو قحف، ادارة الاعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 43.

[2]: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال ، مرجع سبق ذكره، ص:279.

[3]: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكرهن ص:399

على المحددات والعوامل الموقع والبيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة [1]وندكر منها ما يلي:

-**العوامل التسويقية والسوق:** درجة المنافسة وكلات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمال التصدير لدول أخرى...إلخ .[2]

-**العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثلا القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...إلخ؛

- **الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارية الخارجية):**مثل التعريفة الجمركية نظام الحصص ،القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير؛

- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي ,الاستقرار السياسي, القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات، اسعار الصرف ومدى استقرار هذه الجوانب وغيرها.[3]

- **الحوافز و الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب**

- **عوامل أخرى:** الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي ومدى توافر الثروات الطبيعية القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، مكانية التهريب الضريبي...إلخ.[4]

الفرع الثاني: دورة حياة المنتوج

لقد استطاعت هذه النظرية أن تعطي تفسيرا لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم وفي الدول النامية بصفة خاصة و يوضح هذا النموذج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة سنة.... شهر .... إلخ وعمر هذا المنتج فهي تري أن كل المنتجات تمر بدورة معينة كما يوضح الشكل التالي :

[1] : Bernard Bonin , L'entreprise multinationale et l'état, Etude vivantes : Montréal, 1984, P 89.

[2]: شعور حبيبة مرداوي، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،2008، ص ص: 31_32.

[3]: عبد السلام ابو قحف، ادارة الاعمال الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48_49.

[4]: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال ، مرجع سبق ذكره، ص:275.

الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج الدولية

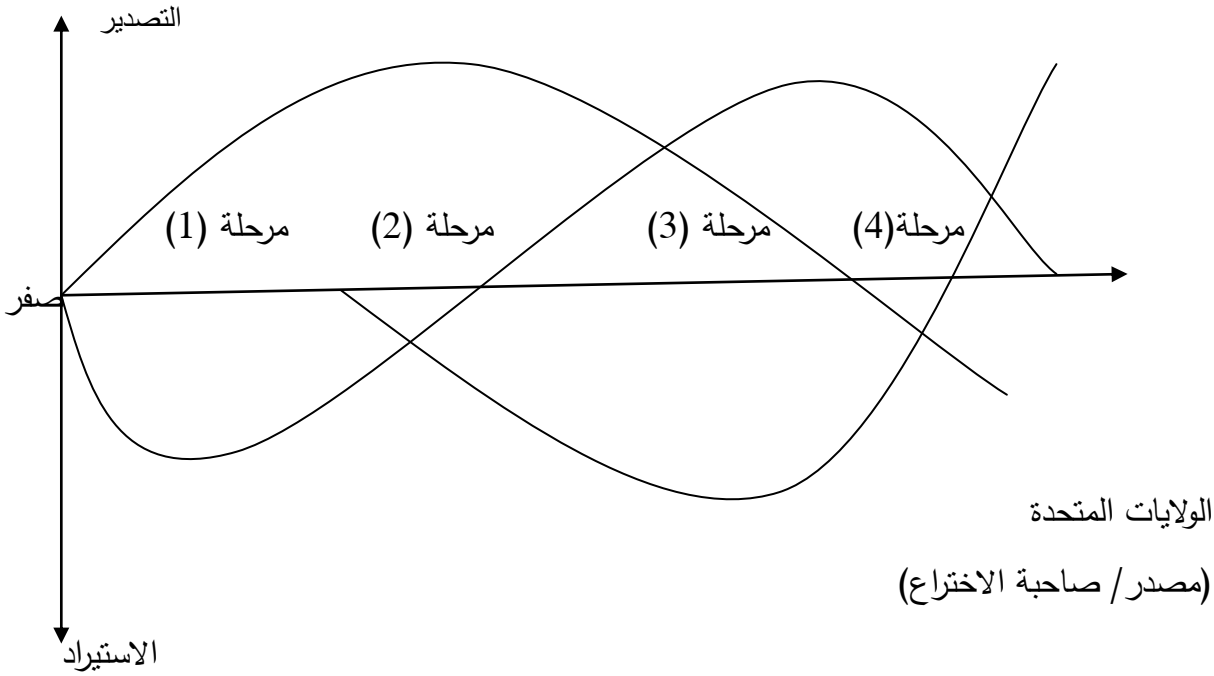

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص401.

– من خلال الشكل نلاحظ أن المنتج يمر بأربعة مراحل:[1]

المرحلة الأولي : هي مرحلة الاختراع (الميلاد) أين نجد أن الدولة المخترعة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة تتمتع بكل الشروط اللازمة للاختراع من تكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة و أبحاث متطورة ...إلخ مما يمكنها من اختراع منتوج جديد لم يكن موجود من قبل في الأسواق ثم بعد ذلك تقوم بطرحه في الأسواق الداخلية و نقوم بعملية ترويجه و التعريف به و في هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج أكبر من الطلب المحلي لان المستهلكين ليس لديهم أي دراية بخصائص و مميزات المنتوج مما يؤدي بهم إلى البحث عن أسواق خارجية لتخلص من الفائض من خلال تصديره لكن فقط إلى الدول المتقدمة

المرحلة الثانية :مرحلة التوسع الحقيقي في هذه المرحلة يزيد حجم الإنتاج و الاستهلاك في البلد المخترع وحتي في البلدان المتقدمة مما يؤدي إلى زيادة الارباح في أسرع وقت وانخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض الاسعار كما تقوم الدول المتقدمة التي استوردته إلى تمكين بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراده.

المرحلة الثالثة : مرحلة النضج في هذه المرحلة تكون الدول المتقدمة قد توصلت إلى عملية انتاج المنتوج و بالتالي فهي تتوقف كليا عن عملية استيراده فتعمل على توفيره محليا و تصديره إلى خارج البلاد هذا الامر

[1]: يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية للواقع والأفاق، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جوان2010، جامعة الجزائر3.ص:30.

يؤدي الي المنافسة الشديدة بين الدول المخترعة و البلدان المتقدمة اما بالنسبة للدول المخترعة فإنها تتواصل في عملية انتاجها له وتصديرها بكميات أكبر للدول النامية حتي تصل ذوي الدخل المتوسط.

المرحلة الرابعة: مرحلة التشبع في هذه المرحلة تشيع التكنولوجيا في كافة الدول فتنخفض الصادرات في الدول المخترعة نظرا لشدة المنافسة حيث يكون المنتج أكثر كثافة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر فتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول الأقل نموا التي تعرف وفرة كبيرة من هذا العنصر مما يؤدي بالدولة المخترعة إلى نقل انتاجها والتوطين في الدول النامية أو منح تراخيص للإنتاج ...إلخ الى غاية أن تتمكن الدولة النامية من انتاجه بتكاليف منخفضة نسبيا هذه العملية تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة المخترعة ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة فيزداد الإنتاج المحلي في الدول النامية حتي تتمكن هذه الاخيرة من تصديره.

الفرع الثالث: نظرية الانتقائية لجون دينينغ

ان النظريات السابقة بالرغم من تحقيقها نتائج ايجابية في تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تكن ملمة بكافة الجوانب المتعلقة به، فهي لم تعطي تفسيرا لأثر دور المنظمات الدولية في تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الدولي، وبالتالي ظهرت دارسات جديدة في محاولة إلمام بكافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، أهمها النظرية الانتقائية لجون دينينغ والتي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة بحيث تعتبر تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة.

ويفترض دينينغ ضرورة توافر ثلاثة شروط أساسية لا اتخاذ قرار الدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر هي:[1]

– مزايا الملكية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في البلدان المضيفة، من خلال تملك الشركة لأصول غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المقدمة، _ مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتجات، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، اقتصاديات الحجم.

– الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص كوسيلة للتغلب على التدخل الحكومي وتخفيض نسبة المبيعات...إلخ.

– المزايا المكانية للدول المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي؛

[1]: إلياس حناش، أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر في الفترة (1994– 2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2010، 2011، ص: 54، 55.

وحسب دينيج فإن للمؤسسة ثلاث خيارات لاختراق السوق الدولية تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، أو التنازل عن الرخص، وهي تتحدد وفق الامكانيات والمزايا التي تتوفر عليها المؤسسة فإن توفرت هذه الأخيرة على الشروط الثلاثة السابقة فإن باستطاعتها تبني خيار الاستثمار، وأما إذا استطاعت الجمع بين ميزة الملكية وميزة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، فإنها سوف تختار أسلوب التصدير لاختراق الأسواق الدولية، وعندما تكون لدى المؤسسة الإمكانيات الخاصة بها فقط (مزايا الملكية) فإنها تكون مجبرة على استخدام اسلوب التنازل عن الرخص والذي يسمح للدول المضيفة باستغلاله لصالحها.

المطلب الرابع: محفزات الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول: تعريف محفزات الاستثمار

يمكن تعريفها بأنها مجموعة إجراءات و ترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستمرين سواء المحلين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعمليات الاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق الغير مرغوب فيها

الفرع الثاني: أنواع الحوافز

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال نوجزها فيما يلي:

أولا: الحوافز المالية والتمويلية:

تتعلق الحوافز المالية بالتخفيضات والاعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة أو طويلة الاجل، وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، وفي جميع الاحوال تتراوح مدة الاعفاء الكامل من 3 سنوات إلى 20 سنة ويستمر الاعفاء طوالا مدة وجود الاستثمار.[1]

أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الاجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الاموال مباسرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة. والملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجدها متوفرة في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الاجنبي. [2]

[1] : United Nation, Incentives and foreign direct investment . New York and Geneva. 1996 , P 4 .

[2]: ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007_2008، ص50.

ثانيا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر :

يمكن تصنيف الضمانات ضد المخاطر إلى ثلاثة أنواع هي:

1- الضمانات المالية :

تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل رأس المال وعوائده، أو أية مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار.[1]

2- الضمانات القانونية:

تتمثل في التعويض عن التأمين أو نزع الملكية، وذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب بدفع تعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة معقولة.[2]

3- الضمانات القضائية:

تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات، وتشمل المسائل التالية:[3]

- ✓ حل النزعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية
- ✓ القانون الواجب التطبيق
- ✓ القيمة القانونية للقرار التحكيمي

ثالثا: الحوافز المرتبة بالتسهيلات المختلفة:

تتمثل في جملة التسهيلات باختلاف أنواعها، وتعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة، وذلك من خلال وضع قيود على تملك كامل المشروعات الاستثمارية، سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا.[4]

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي بعض المتغيرات الاقتصادية

إن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف سيؤثر على العديد من المجالات حيث يري المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع الاستثمارات على الدول المضيفة تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص للعمالة وتحسين ميزان المدفوعات

---

[1]: كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة1، الجزائر، 1999، ص109.

[2]: عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، رسالة ماجيستير، الجزائر، 2001، ص78.

[3]: ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص50.

[4]: فاروق سحنون، قياس بعض أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي علي الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سيطف، الجزائر، 2010،ص76.

– سنتناول في هذا المبحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي إضافة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة ونقل التكنولوجيا.

المطلب الاول: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي

الفرع الاول: أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و الموطنين المقيمين في دولة أجنبية آخري خلال فترة زمنية وهي في العادة سنة كاملة.[1]

– إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف عندما تقارن بين حصيلة عوائد الاستثمار من أرباح وفوائد ورسوم استيراد التكنولوجيا من جهة و قيمة الاستثمار من جهة اخرى اذا غالبا ما يكون هدا التأثير سلبيا وقد يؤدي الي عجز ميزان المدفوعات و بالنظر الي للميزان التجاري تفيد احصائيات الأمم المتحدة أن 75%من صادرات المشروعات الأجنبية تتجه إلى الشركات الأم ويبقي 25% للشركات الشقيقة لهذه الأخيرة.[2]

عند الحكم على أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه كما يلي:[3]

1– **لتدفقات الداخلة** : تتضمن ما يلي:

– مقدار التدفق الداخل من النقد الاجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في مشروع و كلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع زاد حجم التدفق الأجنبي؛

– مقدار الوفرة في النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات مع السلع و الخدمات المختلفة ؛

– مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل والذي يكون نتيجة لما يلي :

– عمليات التصدير؛

– المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركة الام إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة ؛

– منح تأشيرات الدخول و الاقامة للعاملين الاجانب ؛

---

[1]: موسي سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2008، ص:15

[2]: بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره علي اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة انيل متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص256

[3]: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص:460–470.

– القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج ؛

2– **التدفقات الخارجية:** تتمثل فيما يلي

– مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد الخام سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج؛

– مقدار الاجور و المرتبات الخاصة بالعاملين الاجانب و التي يتم تحويلها الي الخارج؛

– الارباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الانتاج والتسويق،

– الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام و المواد الاولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم و فروعها بالدول المضيفة،

3– دراسة العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات

تتمثل هذه العوامل في:[1]

– مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في دعم وانشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية؛

– شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به فمن المتفق عليه كما ذكر سلفا أن مقدار من النقد الأجنبي في شكل رأس المال المبدئي للمشروع يتوقف على نمط أو شكل الاستثمار المسموح به و كذلك نوع المشروع الاستثماري ذاته وهل هو يتصف بكثافة العمالة؛

– مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنويا (تكلفة الفرصة البديلة) ؛

– الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة؛

أخيرا يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الاثار الأخرى الناجمة عن ممارسات شروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي فضلا عما قد ينجم من أثار نتيجة فتح أو الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى الاثار الايجابية لخلق علاقات تكامل اقتصادية بين القطاعات الانتاجية المختلفة لدولة وتنمية صناعات اخرى جديدة مثل صناعة السياحة البنوك التامين...الخ

الفرع الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي علي النقد الاجنبي

إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لوسائل الدفع المقبولة في الأسواق الدولية تمثل أهمية قصوى للدول المستقبلة خاصة منها الدول التي تفتقد لمثل هذه الوسائل ونعني بها الدول النامية التي تعاني عجزا في ميزانها التجاري بحيث أن مستوي صادراتها ضعيف بحيث لا يرقي إلى تغطية وارداتها و عليه فأهمية الاستثمار الأجنبي واضحة لمواجهة هذا العجز في هذا الشأن نجد رأيين في الرأي الأول نجد أن الكلاسيك

[1]: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، مصر، 2001، ص 181

يرون وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارجي مقارنة بتدفقات الداخلة هذا بسبب:[1]

- ✓ كبر حجم الارباح المحولة الي الخارج
- ✓ استمرارية تحويل أجزاء كبيرة من راس المال الي الدولة الام دون اعادة استثمارها
- ✓ دفع المرتبات الخاصة بالعمال و الاطارات الأجانب
- ✓ صغر حجم الاموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري
- ✓ أما الراي الثاني فيتبناه رواد المدرسة الحديثة الدين يعارضون الرأي السابق فحسب قولهم فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر مصدر لتدفق النقد الأجنبي لما لديها من موارد مالية ضخمة و القدرة على الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي بذلك فإنها تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة النامية من النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية وحجم المدخرات الأموال المتاحة محليا كما أنها تقوم بتقديم فرص جذابة للاستثمارات المربحة وذلك لتشجيع الموطنين على الادخار.[2]
- ✓ من خلال وجهتي النظر الكلاسيكية والحديثة تجدر بنا الاشارة إلى أن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول المضيفة تتوقف على:[3]
- ✓ حجم رأس المال الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار
- ✓ حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية لدولة الأم
- ✓ مدي تأثير هذه الشركات على تحويل المدخلات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام الفعال
- ✓ مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري وطبيعته

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي علي العمالة

على المستوي الاجتماعي للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على التشغيل (العمالة) فامتصاص اليد العاملة الماهرة من القطاع الوطني للشركات الأجنبية بمنحها أجر أعلى مما هو سائد في القطاع الوطني حيث أن الفارق في الأجور التي تحصل عليها هذه الفئة غالبا ما تنفق على منتجات الشركات الأجنبية .

– بالنسبة لمستوى العمالة نجد أن في حالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية، في هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن اذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن

[1]: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 440.

[2]: المرجع السابق، ص:440

[3]: محمد عبد العزيز عيد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2005،ص121

مستوي العمالة سوف يرتفع، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض اذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي انتاجية العمل.[1]

وتسعي معظم الدول النامية للحد من مشكل البطالة وذلك من خلال العمل على تخفيف هذا المشكل بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل ومع الاعتبار الجدل السابق بصدد علاقة التكنولوجيا المستخدمة و عنصر العمل.

ومنه فإن مناصب عمل جديدة بالإضافة إلى ما ينتج عنه من نتائج نذكر منها:[2]

1- إن وجود الشركات المتعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم خدمات المساعدة الازمة من تم إيجاد فرص جديدة للعمل؛

2- إن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومنه سيمكن هذه الأخيرة من انشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن تم خلق فرص استثمارية جديدة للعمل؛

3- نتجه لارتفاع مستوي الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة مع الوطنية يؤدي ذلك إلى هروب اليد العاملة المتميزة للعمل في المشروعات الأجنبية للهاته الشركات؛

4- إن انشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة

5- إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها سواء علي مستوي الأفقي أو الرأسي (الانتشار الجغرافي) يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق المعزولة والمتخلفة اقتصاديا داخل الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

6- الاختيار الجيد لنوع التكنولوجيا المستوردة ،وبالتالي نوع النشاط الممارس يؤثر بدرجة كبير على عدد فرص العمل الجديدة و مدى تنوعها؛

[1] :Brnard hogonnier. Investissment directs cooperation international et firme multinationales Economice / paris/p 20

[2]: عبد السلام أبو قحف، نظريات وجدوي الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص:174_ 175

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التقدم التكنولوجي

تعتبر مسألة تحويل التكنولوجيا، من المسائل الهامة التي ظلت تشغل بال واضعي سياسات التنمية في البلدان النامية ولا سيما عقب مرحلة التحرر السياسي لهذه الدول من هيمنة الاستعمار الأجنبي، وقد أثبتت مختلف الدراسات التي خصت العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا التنمية والتخلف أن هناك تباين واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية وقد أرجع ذلك التباين إلى الثورة العلمية والمعلوماتية، وما أصطلح عليه فيما بعد بالفجوة التكنولوجيا[1]

– التكنولوجيا هي مجموعة المعارف و المهارات والخبرات المتراكمة في مصادر محلية وخارجية لغرض استخدامها في الانتاجية أو إنتاج منتجات نهائية بالشكل الذي يلائم توليفة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها أجهزة التخطيط في البلد المعني.[2]

وهناك العديد من الطرق التي بوسطتها يتم نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبة الاختراع إلى الدول النامية منها:

- ✓ الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية
- ✓ التراخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية لفائدة الشركات المحلية
- ✓ اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا وذلك للأسباب التالية:

- ✓ أن التكنولوجيا الجديدة كثير ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا اذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضيها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق أو ايجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وباقي الشركات المحلية ،وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛
- ✓ كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة وتدريب المهارات ونقل طرق الانتاج ،الحديثة وهو ما لا يتحقق للدول النامية نظرا لتخلفها التكنولوجي، كما أن مصادر التمويل الأخرى كالاستثمارات المالية المحفظة والديون، والتجارة في السلع والخدمات ليست من القنوات الملائمة لنقل مثل هذه التكنولوجيا

[1]: شيخة بلقاسم عبد الواحد، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشرة في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 46.

[2]:المعهد الوطني التخطيط بالكويت، اجتماع خبراء التكنولوجيا 2– 4 مطبوعات المعهد لتخطيط، الكويت، ص:5.

نقل التكنولوجيا لا يعني بالضرورة أن تكون مرتفعة التكلفة اذا يمكن أن تكون فعالة بتكاليف منخفضة ، ولا يعني بالضرورة أيضا أن ذلك يتم من الدول الصناعية المتقدمة، بل يمكن أن يكون من الدول النامية نفسها ومن العوائق التطور التكنولوجي هو ما يعرف بالنقل المعاكس أو النقل المضاد من الدول النامية للدول المصنعة ففي البلدان النامية مراكز بحوث كبيرة وانتاج بحثي كبير بعضه معطل لا يجد مجاله للتطبيق، وهوما يعرقل التطور التكنولوجي[1]

المطلب الرابع : الأثار المتنوعة الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الخصائص التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كبر رأس المال والادارة المنظورة والتفوق التكنولوجي، يجعل من تأثيرها ليس فقط علي المستويات الاقتصادية فحسب بل تتعدي إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية والمتمثلة في:

الفرع الاول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

يمكن أن تكون لهذه الاستثمارات أثار السلبية على البيئة نظرا لأنه بنقل البضائع الملوثة مثل البضائع البتروكيمياوية الثقيلة وغيرها من الصناعات التي تخل بالتوازن البيئي سواء من حيث ما تحتاج من مدخلات أو من حيث النفايات والمخلفات السامة التي تنتج عنها، وهذه الصناعات التي لم يعد من السهل توطينها أو اقامتها على أرض الدول الصناعية المتقدمة، نظرا لنمو وتزايد الوعي البيئي لذى سكان هذه البلاد وأن إعادة توطين مثل هذه الصناعات في الدول النامية، مع احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بسيطرتها على المراحل الأخرى المرتبطة بالنشاط الانتاجية، من تسويق وتكنولوجيا تمثل فقط المزيد من الاستهلاك، استغلال وتحويل للموارد البيئية وبالتأثير على نقاء المياه وخصوبة التربة ونظافة المناخ ... إلخ[2]

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستهلاك المحلي والادخار المحلي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تفاوت توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ويتوسع عبر الزمن، ويوفر بيئة جديدة تقوم على التقليد التي تعمل على زيادة مستوى الاستهلاك المحلي وتخفيض الادخار الوطني، مما يحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية، وهذا ما أكدته دراسة الاقتصادي جوبتا، أما الاقتصادي (جوستاف بابنيك) فانه يؤكد على العلاقة العكسية بين رأس المال الأجنبي (وبضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر) والادخار المحلي في الأقطار النامية ويرجع ذلك إلى مجموعة عوامل منها،

[1]: بن عبد العزيز فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

[2]: زرقين سورية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، دراسة حالة الجزائر (1999-2006)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 92.

الحروب والاضطرابات ومعدلات التبادل التجاري ومدي التغير فيها خاصة في الأقطار النامية المعتمدة بشكل كبير على قطاع التصدير والمتغيرات المناخية[1]

الفرع الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الأوضاع الاجتماعية والثقافية

يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة لها تأثير علي البنية الاجتماعية، بالإضافة إلى نقل بعض الأفكار والآراء القائمة من مجتمعات تلك الاستثمارات جراء نقل اللغة والثقافة الخاصة بالدول المصدرة للاستثمار بالوسائل المقروءة والمسموعة إلي مجتمعات البلدان المضيفة.[2]

1: ساعد محمد الكواز، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره علي اقطار النامية، مداخلة في الملتقي الدولي الثاني حول اشكالية النمو والشرق الاوسط وشمال افريقيا، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر، 2005، ص: 68.

2: ساعد محمد الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية، مدخلة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 14_15 نوفمبر 2005، ص:68

خلاصة

قمنا في هذا الفصل بعرض المفاهيم المرتبطة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، كما تطرقنا إلي أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلنا إلى أنه لا توجد نظرية شاملة تفسر ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع ذلك إلي الاختلاف الفكري للمدارس الاقتصادية من جهة وإلي تطور هذه الظاهرة من جهة أخرى.

يحتوي الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الدوافع كما يحمل في طياته العديد من الأثار الإيجابية التي لا يمكن الاستغناء عنها، إلا يجب على الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تأخذ بالحسبان السلبيات التي تترتب على هذا النوع من الاستثمارات.

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

تمهيد

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري والسعودي

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والسعودية

خلاصة

تمهيد

شهدت بعض الدول العربية في أخر الثمانينات مدونية خارجية خانقة أدت إلى توقيف مشاريعها التنموية وانخفاض معدلات نموها مما أدى إلى البحث عن سبيل الخروج من هذه الأزمة والبحث عن مصادر تمويل عجزها وقد تزامنت هذه الأحداث زيادة الاستثمار أجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي

حيث تسعي العديد من الدول العربية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا تلجأ إلى اصدار تشريعات ورفع العراقيل ومنح التسهيلات بمختلف أنواعها والتي تتيح في مجموعها ما يسمي بالمناخ الاستثماري.

من خلال هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- ✓ المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري والسعودي.
- ✓ المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والسعودية.

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري والسعودي:

عرف الاقتصاد الجزائري والسعودي العديد من التغيرات التي مست مختلف جوانبه عبر فترات زمنية مختلفة وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور كل من الاقتصاد الجزائري والسعودي وخصائصهما وكذلك مختلف تطورات التي طرأت على مؤشرات الاقتصادية للبلدين.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها الساحة المحلية والدولية. ونتيجة لانخفاض أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة الذيون الخارجية ابتداء من سنة 1986، واجهت الجزائر صعوبات اقتصادية أدت بها إلى اللجوء إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

أولا: اتفاق 30 ماي1989

تم توقيع أول اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار ثم 360 دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول، حيث شملت برامج إصلاحه خفض العجز في ميزان المدفوعات والاستمرار في انخفاض قيمة الذينار، والاتجاه نحو تحرير الأسعار...الخ

ثانيا: اتفاق 03 جوان 1991

تم توقيع هذا الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط، كل قسط ب 100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر1991، مارس1992)، وتبعا لرسالة النية المؤرخة في 27 أفريل 1991، ويهدف هذا الاتفاق إلى[1] :

- ✓ تحرير التجارة الخارجية تحريرا كليا؛
- ✓ تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛
- ✓ تنشيط دور المؤسسات العامة والخاصة في تنويع الصادرات لتقليص هشاشة التوازنات المالية؛
- ✓ إصلاح النظام الجبائي والجمركي وتقليص سعر الصرف؛
- ✓ بناء شبكة اجتماعية للحد من الاثار السلبية للإصلاح،

[1]: إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص ص125_127.

ثالثا: اتفاق أفريل (1994 _ مارس1995)

لقد تم تطبيق برامج الاستقرار لمدة سنة كاملة (01 أفريل1994 –31 مارس1995) رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر أنداك. وتدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا، الو م أ لتقديم دعمها للجزائر بتزويدها بمصادر تمويل جديدة.

وارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور تمثلت في إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، تحرير التجارة الخارجية، التسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، تعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الذيون الخارجية.[1]

رابعا: برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 – مارس1998)

بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح القروض للجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات ويهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى:[2]

- ✓ تحقيق نمو في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات بنسبة 05%؛
- ✓ الاستقرار الداخلي ومعدل التضخم معقول يمكن مراقبته، وتحقيق العجز في الميزان التجاري؛
- ✓ تحسين توازن الميزانية وذلك خلال فترة الانتقالية، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق فعالية في السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، والعمل على جعل الذينار قابلا للتحويل؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي والمالي والبنكي، والتركيز على تحرير التجارة الخارجية.

وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والتدابير تتعلق بإدارة الاقتصاد وتهيؤ لانسحاب الدولة من ممارسة النشاط الاقتصادي، نذكر من بينها:[3]

- ✓ إصلاح نظام الأسعار في اتجاه التخلص من الأسعار الإدارية لصالح منطق السوق؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي بتبسيطه، وتعديل معدلاته، وإزالة التمييز بين مؤسسات القطاع العام والخاص؛

---

[1]: ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جدب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تقييمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 41، ربيع 2009، ص07.

[2]: إسماعيل بوخاوة ، دومي سمراء، الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي، الملتقي الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ماي 2003، ص189.

[3]: عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الواقع وافاق المستقبل، مجلة المستثمر العربي، واقع وافاق مناخ الاستثمار في الجزائر، عدد خاص بالمؤتمر التاسع لمجتمع الأعمال العربي بالدوحة، ص42 .

- ✓ مراجعة النظام المصرفي بإرجاع بنك الجزائر إلى مهامه التقليدية، والفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية، واعتماد الأساليب التقليدية في إدارة السياسة النقدية وذلك بإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر؛
- ✓ مراجعة النصوص المنظمة للاستثمار في الجزائر بتكريس حرية الاستثمار وإزالة التميز بين الاستثمار العام والخاص، وكذلك المحلي والأجنبي ومنح الضمانات والحوافز اللازمة؛
- ✓ إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية قصد التقليص من الأعباء المفروضة على الدولة، ورفع كفاءة الأداء والتخفيف من الممارسات الاحتكارية؛
- ✓ تخفيف وتبسيط التعريفة الجمركية وجعلها من ثلاث معدلات 30%، 15%،5%، وهذا تبعا لدرجة تحويل المواد، وهذه المعدلات تجعل من الجزائر الدولة الأقل حماية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويقلل من تكإليف المؤسسات بخصوص المدخلات المستوردة .

وبالرغم من النتائج التي حققتها هذه البرامج خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وضمان الاستقرار والعودة إلى النمو الاقتصادي، إلا أن السلطات العمومية رأت عدم كفاية ذلك أمام بقاء معدلات البطالة مرتفعة والخوف من ردود فعل الاقتصاد أمام الصدمات المحتملة لسوق البترول، فعملت على إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 ، والذي حرص على تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتدعيم البنية التحتية اللازمة للاستثمار، فضلا عن المحافظة على التوازنات المالية واعتماد تدابير خاصة بالجنوب والهضاب العليا.

وبالنظر إلى النتائج المحققة في إطار هذا البرنامج تم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو لفترة (2005-2009) بمبلغ 80 مليار دولار أمريكي وذلك لغرض:[1]

- ✓ تحسين ظروف معيشة الأفراد وتطوير المنشآت والهياكل القاعدية؛
- ✓ دعم النمو الاقتصادي، وتحديث وتطوير الخدمة العمومية، وترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال،

وتعد خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية جزءا مكملا لتطبيق عمليات الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فموقف الجزائر من القطاع الخاص قبل الإصلاحات لم يكن مخالفا لبعض البلدان النامية التي تبنت النهج الاشتراكي، وشجعت القطاع العام وتبنت النهج الاشتراكي، وشجعت القطاع العام وكانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الحدر، لكن بعد زوال القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي سابقا وتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق وفتح اقتصاداتها على

[1]: ساحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص09.

الخارج وسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، كل ذلك أدى بها إلى تبني العديد من الإصلاحات الاقتصادية، وبدأ التركيز على القطاع الخاص الذي يعكس التوجه نحو خوصصة المؤسسات العمومية. وكان أول برنامج لعملية الخوصصة في أبريل 1996 مدعما من طرف البنك الدولي.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري عن غيره من الاقتصاديات سواء العربية أو الإفريقية بكثير من الخصائص، التي تطورت معالمها عبر العديد من المراحل الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الوطني، لذلك نجده من أهم الاقتصاديات نظرا الطبعة والثروات ، والطاقات المادية والبشرية التي يتمتع بها، وكذا الموارد المالية المتاحة، والإمكانيات التنافسية الممكنة وأهم الخصائص التي أطلقت على الاقتصاد الوطني نذكر:[1]

أولا: اقتصاد ريعي: تعتمد الجزائر بشكل كبيير على موارد الطاقة حيث تمثل الصادرات النفطية ما يفوق 95% من إجمالي الصادرات، من إجمالي الصادرات، يتم توجيه جزء كبير من المداخيل البترول لتنمية القطاعات الأخرى.

وقد بلغت الصادرات من قطاع المحروقات 99,7 سنة 1991، كما أنها لم تنخفض طول الفترة (1986-1999) عن 88,2، وهوما يؤكد على تشابكية العلاقة بين الاقتصاد الجزائري والقطاع النفطي، إن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشا، كون هذا القطاع يعتمد على موارد طبيعية نادرة أي أن احتياطها قابل للنفاد وتصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة البترولية النادرة وغير قابلة لتجديد.

ثانيا: اقتصاد مدىونية: توجهت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى الحصول على الموارد المالية الضخمة التي احتاجت إلىها لإقامة المشاريع الاستثمارية الكبرى، فوصلت سنة 1994 إلى حوالى 83,1%من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما كان له تأثير واضح على مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة، وعرقل تكوين رأس المال...إلخ وقد انتقلت قيمة المدىونية من24,847 مليار دولار سنة 1993 إلى 28,164 مليار دولار في سنة 1994، ثم وصلت سنتي 1995 و1996 إلى 31,303 مليار دولار و31,286 مليار دولار على التوالى.

[1]: رحالية بلال، جابر مهدي، مدخلة حول تنمية الصادرات خارج المحروقات كألية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقي الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة الجزائر02، يومي 29_30 نوفمبر 2016، ص3، 4.

ثالثا: اقتصاد تطورت فيه إلىات الفساد: لقد أصبح الفساد بجميع أنواعه ميزة أساسية في الاقتصاد الجزائري، يلقي بضلاله تأثير على حركية النشاط الاقتصادي، ومجالاته، ويحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية فازدادت بذلك شبكات الاقتصاد الموازي، الذي تتحرك فيه أحجام كبيرة وضخمة من الأموال والثروات، بل وقد أصبحت حركية الاقتصاد الوطني ناتجة أساسا عن حركية الاقتصاد الموازي .

رابعا: التبعية الغذائية: رغم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، إلا أن قطاع الزراعة بها لا يزال ضعيفا وغير قادر على تغطية الاحتياجات المحلية ويبقي تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيدا في ظل الاختلال بين إنتاج السلع الغذائية والطلب علىها، وعلىه إن الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب.[1]

الفرع الثالث: مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

إثر الصدمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 2014 وانخفاض سعر البرميل وتقلص العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة أثر كثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما يلي:[2]

أولا: معدل النمو الاقتصادي: يتغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الاوضاع الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات، والجدول التإلى يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر .

جدول رقم(01): يوضح معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000- 2016)

السنوات	متوسط 2011-2000	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الحقيقي لناتج المحلي	3,8	2,6	2,8	4,1	2,6	3,3

المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة الشرق الأوسط و أسيا الصغرى، أكتوبر2015، ص16.

[1]: نفس المرجع ، ص4 .

[2]:علي حبيش ونسيمة بن يحي، واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط(2000_2019)، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي29_30 نوفمبر2016، جامعة البويرة، الجزائر ص11_12.

نلاحظ من الجدول رقم (01) أعلاه أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة إلى أخري ومن سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 3,8% خلال السنوات (2000- 2011) إلى4,1 % سنة 2014 ولقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التطور الكبير والمتسارع في قطاع المحروقات خاصة خلال سنة 2014. حيث عرف النمو الاقتصادي انخفاضا خلال سنة 2012 و2015 المقدر بنسبة 2,6% سنة 2013 المقدر بنسبة 2,8% وهذا راجع للأوضاع العالمية التي يشهدها العالم من تغيرات في أسعار البترول، وبالتإلى النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي، في حين نلاحظ ارتفاع بسيط في سنة 2011 كقيمة أولية بنسبة 3,9% مقارنة بنسبة 2015.

ثانيا: رصيد الحساب الجاري:

ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بنسبة أكثر من 95%، برصيد الميزان التجاري، الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات في السوق العالمية والجدول التإلى يوضح تطور رصيد الحساب الجاري.[1]

الجدول رقم (02): يوضح تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2000- 2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,24	26,47	34,06	34,24
السنوت	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
رصيد الحساب الجاري	40,60	7,78	12,16	17,76	12,42	0,83	1,1	- 2,9

المصدر: إسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر، ملتقي دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7_8 /2015/10، ص11.

يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي من خلال الجدول رقم (02) أعلاه هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري، أمام أي تراجع لإداء الصادرات من المحروقات، كما شهد على ذلك التطور المسجل سنة 2009 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير حيث انخفض سعر البرميل إلى 62,25 مليار دولار. ويبدو أكثر وضوحا سنة 2013 و ما بعدها حيث تأثرت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 17,2% في حين لم تتقلص أسعارها خلال نفس الفترة إلا بواقع 7,2%.

[1]: على حبيش، نفس المرجع، ص ص 8- 9.

ثالثا: التضخم

يوضح الجدول التإلى تطور معدل التضخم في الجزائر الفترة الممتدة(2005-2015)

الجدول رقم (03): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2005-2015)

السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
التضخم%	1,4	2,3	3,7	4,3	5,7	3,9
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
التضخم%	4,5	8,9	3,25	2,92	4,78	_

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أعلاه أن نسبة التضخم من أبرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حيث عرفت تقلبات من فترة لأخرى. في سنة 2005 قدر ب1,4% وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2009 والتي قدرت 5,7% ولهذا فإن قيمة التضخم ترتفع من سنة لأخرى حيث عرفت 2010 انخفاض بقيمة 3,3% ثم 2011 ب4,5% مقارنة بما قبلها، أما2012 فقد عرفت ارتفاع ملحوظ بنسبة 9,25% و2,92% سنة 2014 أما سنة 2015 قدرت ب 4,78%.

فالسياسة التوسعية التي تبنتها الجزائر مند سنة 2001 ساهمت في زيادة الكتلة النقدية وتوجيه المعروض النقدي نحو الاستثمارات غير الإنتاجية وتوسع حجم الواردات والرفع من الأجور، وهو ما تسبب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو ارتفاع المستوي العام للأسعار في ظل غياب استراتيجية واضحة لمواجهة الطلب بالاستثمار الإنتاجي.

وبالمقابل فقد كان سياسية الانكماشية المعتمدة سنة 2015، بسبب الأزمة الحإلة للبترول دور في انتقال معدل التضخم من 2,92 إلى 4,78 نتيجة انخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الاستيراد وضعف انتاجية المؤسسات الوطنية.[1]

[1]: حليمي حكيمة، ريوع النفط ،بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية _قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية للجزائر _مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، ، جوان 2017، ص134.

رابعا: سعر الصرف

يوضح الجدول التإلى تطور سعر صرف الذينار الجزائري مقابل العملات الصعبة للفترة (2010-2015)

الجدول رقم (04): يوضح تطور سعر صرف الذينار الجزائري مقابل العملات الصعبة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
€ الأورو	74,4071	72,8537	77,5519	79,3809	80,5606	85,82
$ الدولار	99,1927	102,2154	105,4374	105,4374	106,9064	107,17

المصدر: بنك الجزائر 2014.

نلاحظ من الجدول رقم (04) أعلاه أن سعر الذينار مازال يتهاوى أمام عملتي الأورو و الدولار بشكل مستمر خاصة خلال الصدمة النفطية 2014 التي ضربت سوق النفط العالمية، فقد عادل سعر 1 أورو يعادل107,17 دج أما بالنسبة للدولار فقد أصبح 1 دولار يعادل 85,82 دج

بزيادة نسبة 11% مقابل 09 أشهر السابقة وهذا يعود إلى انعكاسات تهاوي سعر البرميل على العملة الوطنية والتي يمكن أن تحدث كارثة حقيقية للدينار في حال استمرار تراجع سعر البرميل وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.[1]

خامسا: الموازنة العامة بالمليار دولار

الجدول رقم (05): يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000- 2016) بالمليار دولار.

السنوات	متوسط 2012_2000	2013	2014	2015	2016
فائض أو عجز الموازنة العامة	4,7	1,8	17,1	28,0	22,37

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي ومؤشرات الأداء، 2000_2018، الكويت، 2016، ص 6.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أن الموازنة العامة في الجزائر في انخفاض مستمر ابتداء من الفترة الممتدة من 2000_2012 حيث سجل فائض قدر 4,7 مليار دولار، إلا أن الفترة التي تليها تميزت بالانخفاض بإضافة إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 وذلك

[1]: على حبيش، مرجع سبق ذكره، ص09.

بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية نتيجة الأزمة، لأن معظم إيرادات الدولة تعتمد على الجباية البترولية ضف إلى ذلك تسجيل معدل نمو سلبي لقطاعات أخرئ خارج المحروقات .

سادسا: المدونية الخارجية

يمكن من خلال هذا المؤشر معرفة حجم الذين الخارجي للبلد المراد الاستثمار فيه أي يوضح سياسة الخارجية للبلد ومدى قدرتها على تخفيض ذلك العجز، ويمكن توضيح حجم المدونية الخارجية في الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول رقم (06): يوضح تطور المدونية الخارجية بالمليار دولار للجزائر للفترة 2000-2016

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016
المدونية الخارجية (مليار دولار)	20,9	3,4	3,7	3,0	4,1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص15.

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن المدونية الخارجية للجزائر في تناقص مستمر، حيث انخفضت من 20,9 مليار دولار كمتوسط للفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 إلى 3,4 مليار دولار سنة 2013، إلا أنها بقت في حالة تدبدب من سنة إلى أخري حيث ارتفعت سنة 2016 إلى 4,1 مليار دولار وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية، والذي يعتبر المقدر رقم واحد للدولة الجزائر.

المطلب الثاني: لمحة عن الاقتصاد السعودي.

الفرع الاول: تطور الاقتصاد السعودي

إن التطور الاقتصادي للسعودية مر بمرحلتين :

المدخل الأول: إن التاريخ الاقتصادي عبارة عن سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي تتم عبر الزمن وترتبط بظهور أشخاص معينين وبتوافر ظروف معينة .

المدخل الثاني: ينظر للتاريخ الاقتصادي على أنه تحول منتظم من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، يتم وفقا لقواعد ثابتة تنطوي عليها نظرية التاريخ الاقتصادي.

وببحث أي من المدخلين السابقين يعتبر أكثر ملائمة لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي؟ فإنه لا مجال للشك المدخل الثاني، والذي حدد مراحل ثابتة بعينها، فإن المراحل التي يمر بها أي مجتمع في تطوره لا تصلح لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي التي حددها (رستو) في نظريته إذ كانت ملائمة للاقتصاد البريطاني وقد عممها على البقية ولا تصلح للاقتصاد السعودي، لإن الاقتصاد البريطاني قطعها فيما يقرب

من ثلاثمائة عام (من النصف الثاني للقرن السابع عشرا إلى النصف الأول من القرن العشرين). هذا في حين أن عمر المملكة العربية السعودية حوالي 102عام، ولم يستغرق إنشاء نهضتها الحديثة أكثر من 32 عاما وكذلك أوضح في نظريته أن النمو يحدث بطريقة تلقائية من خلال تفاعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوي السوق الحر عن طريق المؤسسات الخاصة، في حين أن التنمية التي حدثت في المجتمع السعودي تمت بطريقة موجهة ومن خلال خطط رسمتها الحكومة و قامت بتنفيذ النسبة الأكبر منها. وكذلك لم يمر المجتمع السعودي في تطويره بتلك المراحل التي حددها ماركس في نظريته. وعلى العكس، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين تمتعت بهما المملكة العربية السعودية مند نشأتها كانا من العوامل التي ساعدت على حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها في وقت قصير.

ولذلك يمكن أن تقول إن ظروف ومراحل وشخصيات تطور الاقتصاد السعودي اختلفت عن مراحل تطور أي مجتمع نام آخر، فلقد ارتبطت نشأة المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث بشخصية مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ال سعود، وتسببت جهوده في نقلها من مرحلة المجتمع القبلي إلى مرحلة المجتمع القومي ومن العوامل الهامة التي أثرت على سرعة التنمية في المملكة

- ✓ اكتشاف البترول في المملكة السعودية؛
- ✓ تحتل المملكة أهمية خاصة في قلب العالم الإسلامي؛
- ✓ لم تتعرض المملكة في تاريخها الحديث لأي استعمار خارجي ولذلك لم تنهب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الثقافية والدينية والاجتماعية للتحريف؛
- ✓ نظرا لأن برامج التنمية بدأت في المملكة في مرحلة متأخرة فإن هذا أعطاها ميزة إمكانية الاستفادة من التجارب الاخرين. ولم يكن عليها أن تبدا الطريق من أوله مثلما فعلت دول مثل إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا، واستطاعت أن تحصل على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة بما يتضمنه ذلك من كفاءة في الأداء وانخفاض في التكلفة، وإن ذلك جعلها لا تستخدم تكنولوجيا متقادمة كالتي تستخدمها عديد من الدول النامية التي بدأت برامج التنمية مبكرا؛
- ✓ بالمملكة عدد قليل نسبيا من السكان حيث بلغ 5,97 مليون نسمة عام 1370 هـ 1940 م وفقا لبعض التقديرات، وبلغ 5,97 مليون نسمة عام (من السعوديين) عام 1493هـ 1993م، ولقد قلل هذا من الضغط على مواردها بالمقارنة مع غيرها من الدول النامية. فيما بلغ حسب الإحصائيات الجديدة لعام 1430هـ 2000م وعدد الموطنين السعوديين 15,588,805.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد السعودي لم يتبع في تطوره نمطا من أنماط نظريات التاريخ الاقتصادي، لذلك يمكننا القول أنه اتبع في تطوره ثلاثة معايير هي:[1]

المعيار الأول: اتجاه التطور:

فمن المعروف أن المجتمعات في تطورها يمكن أن تأخذ اتجاهين إما أن تحلل إلى دويلات أو تتحد أقاليمها وولاياتها في دولة واحدة. ويلاحظ أن المجتمع السعودي قد تحول في تطوره من مرحلة المجتمع القبلي المنقسم إلى أقاليم مستقلة إلى مرحلة المجتمع القومي المتحد في دولة تحمل اسم المملكة العربية السعودية

المعيار الثاني: أسلوب التطور:

نجد أن المملكة لم تتبع أسلوبا واحدا في تنمية المجتمع السعودي عبر سنوات تاريخها الحديث، ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين، مرحلة ما قبل التخطيط و مرحلة ما بعد التخطيط باعتبار أن التخطيط كان من أنجح الأساليب التي اتبعتها المملكة في تطوير اقتصادها خلال بعض المراحل.

المعيار الثالث: مستوى التطور: التطور الذي حدث في المجتمع السعودي لم يتم بمعدل واحد منذ بداية تاريخه بداية تاريخه الحديث. ويمكن التميز في هذا الصدد بين ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الطفرة ومرحلة الطفرة، ومرحلة ما بعد الطفرة.

ويتضح مما سبق أن كل معيار من المعايير السابقة يتناول جانبا معينا من جوانب الاقتصاد السعودي، وأن هذه التقسيمات والمعايير لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في الواقع، وإنما كانت لأغراض تحليلية فقط. ويتضح هذا مثلا في التداخل بين القسمين الثاني والأخير، حيث بدأت مرحلة التخطيط الشامل في المملكة عام 1970 م و بدأت مرحلة الطفرة عام 1973، أي أن الفاصل بينهما كان ثلاث سنوات فقط.

فقد تميزت المملكة العربية السعودية قبل مرحلة التوحيد بالقرى والمدن والأكواخ المنتشرة بعرض الجزيرة العربية و طولها وكانت بمثابة جزر معزولة عن بعضها البعض بسبب عدم الأمان الذي سببه قطاع الطرق، وبسبب قسوة الطقس، وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود طرق ممهدة أو وسائل موصلات سريعة، مما ترتب عليه أثار اقتصادية سلبية ندكر منها على سبيل المثال لا الحصر.[2]

- ✓ ضعف حركة التجارة الداخلية بين أقاليم الجزيرة العربية؛

---

[1]: فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر،2004_2005 ، ص 60.

[2]: مرجع سبق ذكره، ص 63.

- ✓ ضعف حركة التجارة بين الأقاليم، وذلك لأن كل إقليم يمثل مجتمعا مغلقا يعيش في حالة شبه اكتفاء ذاتي؛
- ✓ يتصف المجتمع السعودي في تلك الفترة بالمجتمع القبلي حيث تقتصر أنشطتهم على الأعمال البدائية كالزراعة و الصيد والحرف اليدوية البسيطة؛
- ✓ بالرغم من اتصال بعض المدن بالعالم الخارجي كالمدينة ومكة وجدة بسبب حركة وفود الحجاج إليها، فإن الرواج الذي حدث فيها نتيجة لهذا الاتصال لم يكن لينتشر إلى غيرها من أجزاء الجزيرة .

ومما سبق يتضح ان استمرار الجزيرة العربية على هذا المنوال كان يعني استمرارها في التخلف إلى أجل غير معلوم.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد السعودي

تمتلك المملكة العربية السعودية اقتصاد يمتاز بالحركة والديناميكية والقوة والمتانة، وملائم للوفاء باحتياجات أكبر للأسواق العالمية من حيث حجم الطلب ويتضح ذلك من خلال: [1]

أولا: الديناميكية والنمو

المملكة العربية السعودية، حققت نمو اقتصادي تجاوز النمو العالمي بالرغم من أزمة الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، حيث أن قطاعات الطاقة غير نفطية بالمملكة حققت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة مما سرع في معدلات النمو وحقق التنوع الاقتصادي.

ونظرا لاستقرار العوامل الاقتصادية في المملكة، فإن ثقة المستهلك تجاوزت المعدل الإقليمي. من ناحية أخرى، فإن النمو الواضح في المدونية الخاصة والائتمان، والانفاق العام المتزايد في البنية التحتية والمشاريع الأخرى، خلقت فرصا هائلة على نطاق الشرق الأوسط. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تحقيق خطوات تنموية ملموسة .

لم تكن المملكة العربية السعودية أكثر التزما بدعم النمو الاقتصادي كما هي الأن، فالنمو القوى في الايرادات الحكومية يدعم نسبة الزيادة التي تعادل 10% أو أكثر في إنفاقات الحكومية على المشروعات الاجتماعية، ومشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات الاستثمارية، بل ربما يكون الأمر أكثر جلاء على المدى البعيد ونجد أن وجود المناخ الاقتصادي الذي تزداد فيه التنافسية والمتحرر تدريجيا من التدخلات الحكومية، يحدث انقلابا في شكل وبنية الاستثمار عندما يضطلع القطاع الخاص بدور بارز ومتزايد في الاقتصاد.

[1]: منشورات الهيئة العامة للاستثمار بالسعودية على الموقع: http:// www. Mdar. Com/ detail672210.htm يوم 05/05/ 2018 على الساعة: 18:00.

ثانيا: التنمية العنقودية

المستثمرون في المملكة العربية السعودية يتمتعون بسلسلة من الأعمال والتجارة المتطورة جعلت من المملكة كيانا اقتصاديا منفردا عن الدول المجاورة والاقتصاديات الأخرى بذاته الناشئة.

الفرع الثالث: مؤشرات الاقتصاد السعودي

أولا: الناتج المحلي الاجمالي

والذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية، التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع.

الجدول رقم(07): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية للفترة (2000- 2016)

السنوات	متوسط 2012_2000	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %	4,3	2,7	3,6	3,5	1,2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي ومؤشرات الأداء يتصدر الناتج المحلي، الذي يقيس (2000-2018)، الكويت، 2016، ص06.

من الجدول أعلاه رقم (07) أعلاه نلاحظ أن النمو الاقتصادي في السعودية يشهد تقلبات من فترة إلى أخري ومن سنة إلى أخري حيث انخفض من 4,3 من خلال السنوات (2000-2012) إلى 2,7% سنة 2013 و1,2%سنت 2016 وهذا بسبب الهبوط في إنتاج النفط ثم عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا سنتي 2014و2015 وبلغت 3,6 و3,5 على التوالي.

ثانيا : التضخم

يعتبر معدل التضخم من بيم المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها المستثمرين ورجال الأعمال في اتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما، ويوضح الجدول أدناه معدل التضخم في السعودية.

الجدول رقم (08): يوضح تطور معدل التضخم في السعودية في الفترة (2000- 2016)

السنوات	متوسط 2012_2000	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	2,1	3,5	2,7	2,2	**4**,0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،الاقتصاد العربي ومؤشرات الأداء، (2000- 2018)، الكويت 2016، ص12.

نلاحظ من خلال الجدول الشكل رقم (08) الموضح أعلاه أن معدلات التضخم في السعودية متذبذبة حيث قدرت ب 2,1% كمتوسط للفترة الممتدة من (2000-2012) حيث ارتفع سنة 2013 إلى 3,5 %بسبب ارتفاع الأسعار السلع والموارد الأولية المستوردة و ارتفاع هذه الأخيرة في الأسواق العالمية بسبب الأزمة العالمية ، إلا أنه انخفض في السنتين المواليتين 2014 و 2015 ليصل إلى 2,7% و2,2 % على التوالي ليبلغ أعلى قيمة له 4,0% سنة 2016.

ثالثا: الموازنة العامة

يمكننا مؤشر الموازنة العامة من التعرف على وضعية الميزانية العامة في السعودية من خلال معرفة حجم الايرادات ونفقات الميزانية، ومدى تغطية النفقات بالإرادات، والجدول أدناه يوضح تطور فائض أو عجز الموازنة العامة في السعودية .

الجدول رقم (09): يوضح تطور فائض أو عجز الموازنة العامة في السعودية للفترة(2000- 2016)

السنوات	متوسط 2012_2000	2013	2014	2015	2016
فائض أو عجز الموازنة العامة بالمليار دولار	4,7	-1,8	-17,1	-28,0	-22,37

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اقتصاد العربي ومؤشرات الأداء، الكويت، ص13.

نلاحظ من خلال الجدول (09) أن الموازنة العامة في السعودية في انخفاض مستمر ابتداء من الفترة الممتدة من(2000-2012) التي تميز بتسجيلها فائض قدر ب 4,7% مليار دولار، إلا أن الفترة التي تليها تتميز بانخفاض بإضافة إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة في الفترة الممتدة من 2013إلى 2016 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية نتيجة، لأن معظم واردات الدولة تعتمد على الجباية البترولية .

رابعا: رصيد الحساب الجاري

يعد الحساب الجاري من بين المؤشرات الاقتصادية التي تمكننا من معرفة الوضعية الخارجية للبلد المراد الاستثمار فيه ويمكن توضيح وضعية المملكة العربية السعودية في الحساب الجاري من خلال الجدول التإلى

الجدول رقم (10): يوضح تطور الحساب الجاري بالمليار دولار في السعودية للفترة (2000-2016)

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016
الحساب الجاري بالمليار دولار	72,4	135,4	73,8	53,5	42,3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اقتصاد العربي ومؤشرات الأداء، 2016، ص14 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحساب الجاري في السعودية سجل فائض خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية 2014، وبلغ أعلى قيمة له قدرت ب 135,4 مليار سنة 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول ،أما في سنة 2014 انخفض إلى 73,8 مليار دولار و يعود إلى مخلفات الأزمة المالية العالمية على أسواق البترول، لتسجل عجز في السنوات الموالية إلى (42,3-) مليار دولار سنة 2016.

خامسا: المدونية الخارجية:

لمعرفة حجم الذين الخارجي للسعودية وسياستها ومدى قدرتها على تخفيض ذلك العجز، الجدول أدناه يوضح حجم المديونية الخارجية للسعودية .

الجدول رقم (11): يوضح تطور المديونية الخارجية بالمليار دولار في السعودية للفترة(2000-2016)

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016
المديونية الخارجية (مليار دولار)	52,1	86,3	94,6	98,4	109,4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سبق دكره، ص15.

يتضح من خلال رقم (11) أن المديونية الخارجية للسعودية في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت من 52,1 مليار دولار كمتوسط للفترة الممتدة (2000-2012) إلى 86,3 مليار دولار سنة 2013 بلغت سنة 2016 109,4 مليار دولار.

سادسا: متوسط الدخل السنوي الاسمي للمواطن السعودي.

الجدول رقم (12): يوضح تطور متوسط الدخل السنوي الاسمي للفرد بالدولار في السعودية للفترة(2000-2016)

السنوات	متوسط 2012_2000	2013	2014	2015	2016
متوسط الدخل السنوي الاسمي بالدولار	15,274	24,816	24,499	20,583	19,922

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن متوسط الدخل السنوي للفرد السعودي حقق معدلات إيجابية كبيرة 15,274 دولار في متوسط الفترة الممتدة من(2000- 2013) إلى 24,816 دولار سنة 2013 وذلك كمحصلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان خلال هذه الفترة ، وشهد متوسط الدخل السنوي تراجع في السنوات الموالية ليصل إلى 19,992 دولار سنة 2016 وذلك راجع لانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية وتدني المستوى المعيشي في السعودية .

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية:

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها:

الفرع الاول: تعريف المناخ الاستثماري.

تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه « مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والأمنية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية».[1]

عرف البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه « مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص عمل والتوسع».[2]

[1]:عبد الكريم عاطف، مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدارسات والبحوث اليمني، الجمهورية اليمنية، ص33.

[2]: عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، 2012، ص: 80.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم المناخ الاستثماري يشمل على مجموعة القوانين والسياسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر.[1]

الفرع الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة بيئة الدول أو منطقة معينة في استقطاب وتوطين الاستثمار، ويمكن تقسيم مكونات المناخ الاستثماري إلى ما يلي:

اولا: المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

يمكن تصنفها إلى:

1- حجم السوق و احتمالية نموه.

يعد حجم السوق ومعدل نموه من أهم العوامل المؤثرة في قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما كبر حجم السوق المحلي كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة.[2]

2- النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أول محدد يستقطب اهتمام الشركات الأجنبية فهو يحدد قوة الاقتصاد الوطني، إذ أكدت الدراسات وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فنمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوي دخل الفرد، مما يجعله يطلب أنماط استهلاكية جديدة ومنه ضرورة القيام باستثمارات لإشباع هذا الطلب. [3]

3- معدل التضخم وسعر الصرف

يؤثر معدل التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وعلى حركة رؤوس الأموال و تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات المتعددة الجنسيات فارتفاعه في الدول المضيفة يعني عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، مما يؤدي إلى طرد الاستثمار الأجنبي. [4]

---

[1]: عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كأليه لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص101.

[2]: أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص35 .

[3]:عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره،ص85

[4]:محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائض للنشر والتوزيع، عمان الادن 2005

كما أن استقرار أسعار صرف العملة المحلية من العوامل البالغة الأهمية في تشجيع جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة فقد أثبتت الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل عكسيا مع تقلبات أسعار الصرف ،إذ أنها تتجه إلى الدول التي تتميز بانخفاض قيمة عملتها حيث أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف تؤثر سلبا على المناخ الاستثماري .[1]

4- درجة الانفتاح على الخارج .

كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الاقتصاد القومي الجادب للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح إذ يساهم في رفع القيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بتنشيط تدفق رؤوس الأموال والسلع مما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد.[2]

5- القوة التنافسية الاقتصاد القومي وتوازن ميزان المدفوعات

كلما كان المركز التنافسي لدولة المضيفة في حالة تحسن كلما كان جادبا الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات والرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما انخفض ذل على قوة الاقتصاد القومي في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

6- السياسات الاقتصادية الكلية

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتمتع بالاستقرار من العوامل الأساسية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر لكونها تعطي إشارة سليمة للمستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي و ذلك من خلال السياسة المالية والسياسية النقدية والسياسة التجارية.[4]

7- البنية التحتية المناسبة وانخفاض التكاليف.

إن توفر بنية تحتية مناسبة يعتبر محددا هاما ورئيسيا في جدب الاستثمار للدول المضيفة كخطوط الطيران والمطارات وشبكات الموصلات الداخلية التي تضمن النقل السريع للسلع والافراد وسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج إلى عناية خاصة أثناء نقلها من مكان إنتاجها إلى مكان التصدير فالبنية التحتية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو الانتاجية ورفع فعالية الاستثمار الأجنبي من خلال مساهماتها في تخفيض تكلفة الاعمال للمستثمر.[5]

---

[1]:عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2001

[2]: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، ، دار الفكر الجامعي، ، مصر

[3]:عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص197.

[4]: أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص195.

[5]: مرجع سبق ذكره، ص38.

8- توفر المناطق الحرة و تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي والاقليمي

إن وجود المناطق الحرة في الدول المضيفة يعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي من خلال الإعفاءات الجمركية الضريبية فيها وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة كما أن وجود اتفاقيات دولية يسهل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لما لها من ضمانات كما أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يساهم هو الاخر في جدب الاستثمارات الأجنبية من خلال إيجاد سوق إقليمي موحد يساعد على التفاوض مع هذه الاستثمارات.[1]

ثانيا: المكونات السياسية لمناخ الاستثمار

أشارت الدراسات إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الدول المضيفة فقد بين basis سنة 1963 من جامعة kant أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول والثاني لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إذا كلما اتسم النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسير الشؤون الاقتصادية وكذا الحرية الديمقراطية مع توفر الاستقرار الأمني كلما ساهم ذلك في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح وترتبط المكونات السياسية التي يمكن أن يوجهها المستثمر الأجنبي.[2]

ثالثا: المكونات القانونية والتنظيمية للمناخ الاستثماري .

تلعب المكونات التنظيمية والقانونية دورا مكملا للمكونات الأخرى للمناخ الاستثماري ولا تقل أهمية عنها و سنبرز هذه المكونات كما يلي :

1- المكونات القانونية.

تعتمد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجود إطار قانوني يحكم أنشطتها والذي يؤثر على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بتوفر عدة مقومات من أهمها.[3]

- ✓ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة التي تضمن حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال إضافة إلى حماية حقوف الملكية الفكرية ؛
- ✓ وجود نظام قضائي قادر على نتفيد القوانين وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة بكفاءة

[1]:غريب بولرياح، العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 10 صادر في 2012، كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة الجزائر، ص 103

[2]:عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3]: أميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2- المكونات التنظيمية.

فالبيئة التنظيمية في الدول المضيفة تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك لتأثيرها على تكلفة المعاملات وتقليل أو زيادة درجة اليقين للمستثمرين المحتملين إدارة الاستثمار تتميز بمرونة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية وتوفر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر كلما كان جادبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.

توجد العديد من المؤشرات التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصادين ورجال الاعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع الاستثمار من جهة نظر المستثمر الأجنبي و تتمثل فيما يلي .

أولا: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

هي عبارة عن المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال، بغض النظر عن وجود أخطار ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1- المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية .

أسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت مند 1996 في محاولة منها لقياس أداء الاقتصاديات العربية مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخها الاستثماري و يشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر السياسة المالية، مؤشر السياسة النقدية، مؤشر التوزان الخارجي.[1]

2- التقييم الائتماني السيادي.

تسعي العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار وتنافسية وضعها وقدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات ويعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي. [2]

3- مؤشر التنافسية العالمي.

يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا مند عام 1979عن المنتدي الاقتصادي العالمي و يعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية و يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 107.

[2]: المرجع السابق، ص:111

ويتكون هذا المؤشر من مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الاعمال لتنافسية.[1]

4- مؤشر (كوف) للعولمة :

صدر عن معهد kof السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعني بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية : اقتصادية، اجتماعية وسياسية .

يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية والعولمة السياسية .

5- مؤشر التنمية البشرية: هو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة التعليم و معدل دخل الفرد).[2]

ويتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية:[3]

طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة): العلم والمعرفة (معدل محو الأمية و نسب الالتحاق و نسب الالتحاق في المراحل التعلمية).

ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

- ✓ 80 تنمية بشرية مرتفعة ؛
- ✓ من 50إلى أقل من 80 تنمية بشرية متوسطة؛
- ✓ أقل من 50 تنمية بشرية منخفضة ؛

6 - مؤشر سهولة أداء الأعمال .

يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر.[4]

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2004 ، ص ص:97- 98.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2005، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99- 100.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2001، الكويت، ص: 116.

[4]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2004، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-100.

7- مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر هذا المؤشر سنويا مند 1995 عن معهد fondation heritage وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار والاعمال ويستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية

يصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي:[1]

- ✓ اقتصاد حر: من 1 إلى 1,99 نقطة؛
- ✓ اقتصاد شبه حر: من 2 إلى2,99 نقطة ؛
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة : من 3 إلى 3,99 نقطة ؛
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة جدا : من 4 إلى 5 نقاط ؛

8 - مؤشر الشفافية .

يصدر المؤشر الشفافية مند 1995 عن منظمة الشفافية الدولية، ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشى الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة.[2]

9- مؤشر إمكانية الحصول على راس المال: يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد ميلكن الامريكي ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على راس المال لكون التمويل عنصر حيويا لدعم قطاع الأعمال، ويلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الاجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية الازمة لدعم قطاع الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.[3]

10- مؤشر اداء القطر في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر:

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية إن حصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جدب الاستثمارات الأجنبة وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر.[4]

---

[1]: المرجع السابق، ص: 104.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص:71.

[3]: المرجع السابق، ص ص:71.

[4]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2004 ، مرجع سبق ذكره، ص:38.

11- مؤشر امكانيات القطر في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر :

وتقيس القطر المستقبلية على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة عشرا مؤشرا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متوسط دخل الفرد نسبة الصادرات...الخ وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و الواحد (0-1).[1]

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره.

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PSR) من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر.[2]

تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.[3]

2- مؤشر الدورومني للمخاطر القطرية: يتكون هذا المؤشر من تسعة عناصر هي المخاطر السياسية مؤشر المديونية وضع الديون المتعثرة ....الخ.

ويقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الخارجية وسداد قيمة الواردات والسماح بتحويل الارباح، ويرتب المؤشر الدول حسب النسبة المئوية التي تسجلها من الصفر إلى مئة نقطة وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت المخاطر القطرية أقل ويصدر هذا المؤشر مرتين في السنة مارس و سبتمبر.[4]

3- مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري:

يتم احتساب المؤشر المكون من مئة نقطة مئوية لاستناد إلى المسموح استقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.[5]

---

[1]: المرجع السابق، ص ص :38_39.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2001،مرجع سبق ذكره، ص ص:126- 128.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت،2002، ص:129 .

[4]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006

[5]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص:66.

4- مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر مخاطر عدم قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.[1]

المطلب الثاني: الإطار القانوني لتطوير الاستثمار في الجزائر والسعودية

الفرع الاول: الاطار القانوني لتطوير الاستثمار في الجزائر

اولا: فترة الستينات .

1- قانون الاستثمار الصادر سنة 1963

أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها يتعلق بالاستثمارات في عام 1963، حيث كان يهتم بالاستثمار الأجنبي وضرورة استقطابه قصد إعادة بناء البلد اقتصاديا بعد استقلاله، كما منح هذا القانون بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب في أداء المنشئة عن طريق اتفاقية تمثلت في:

1-1- الضمانات العامة.

- ✓ حرية الاستثمار للأشخاص الطبعين و المعنويين الأجانب (المادة 03)؛
- ✓ حرية التنقل والاقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات؛
- ✓ المساواة أمام القانون، لاسيما المساواة الجبائية (المادة 05)؛
- ✓ ضمان ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا إذا أصبحت الأرباح المتراكمة في مستوي رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، كما أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.[2]

1-2- المؤسسات المعتمدة.

كذلك فقد اشتمل هذا القانون على امتيازات خاصة بتحويل الأموال (50 من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها)، الحماية الجمركية التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين و ترقية العمال و الإطارات الجزائرية. [3]

1-3- المؤسسات المنشئة عن طريق اتفاقية .

يخص هذا النظام المؤسسات التي تشمل برنامج استثمارها على 5 ملايين دينار جزائري خلال مدة 3 سنوات، على أن ينجز الاستثمار في منطقة ذات أولوية أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص ص :230-231.

[2]: عليوش كمال قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص07.

[3]: القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 1963/08/02،ص: 774_776.

للجزائريين. ويمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، وتجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة الاجل، التخفيف الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة .

ولم يعرف هذا القانون تطبيقا واسعا بسبب التشكيك في مصداقيته وعدم مطابقته للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأمينات (1963_1964) وتبنت الادارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مالم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها. [1]

2- قانون الاستثمار الصادر سنة 1966

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا ينضم دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، مكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، ويختلف نص قانون 1963عن نص قانون 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الاخير والمتمثلة في:

2-1- الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية.

ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها، وهناك احتكار لدولة والهيئات التابعة لها على هذه القطاعات كما تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة وفي هذه الحالة يتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص والمساهمات التي لا تملكها. [2]

2-2- منح الامتيازات والضمانات.

تخص الاستثمار الأجنبي تمثلت في :

- ✓ المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية ؛
- ✓ تحويل الأموال والأرباح الصافية ؛
- ✓ ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة ؛
- ✓ إن المشرع الجزائري لم ينص على تحويل الأجور بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة للتأميم، أما الامتيازات المالية فكانت في الحقيقية جبائية ؛

[1]: عليوش كمال قربوع، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2]: مرجع سباق، ص 07.

- ✓ لقد سمح قانون الاستثمار الصادر سنة 1963 باعتماد مشروعيته فقط، بينما الصادر في 1966 أدي إلى تدفق الاستثمار الخاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1967_1974)، كما أدي إلى خلق 27300 منصب عمل في 800 مشروع.[1]

مما سبق يتضح أن قانونا 1963و1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم، ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية و القانون الجزائري.

_ كما أن ما تم تحقيقه من استثمار أجنبي تعلق فقط بالشركات المختلطة خلال الفترة (1966_1982)، وذلك من أجل تحويل التكنولوجيا و خاصة الخبرات المعرفية الذي لم يتحقق نتيجة كون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة تهميش الإطارات الوطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية مما أدي إلى إدخال سياسة إرجاع لحصص الشركاء الأجانب منذ 1980 .

3- فترة الثمانينيات.

نظرا لفشل قانوني 1963و1966 جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمارات الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49 . ولكن رغم هذا يبقى هذا القانون دون فعالية و ذلك راجع لكون الجزائر تبنت في تلك الفترة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الإقتصاد المختلط، وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار الأجنبي المباشر. وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة. وفي 12 جويلية 1988 تم إصدار قانون 88_25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية والذي أدي إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية العمومية و تكمن استقلالية هذه المؤسسات في أنها :[2]

- ✓ غير خاضعة للوصاية الوزارية؛
- ✓ غير خاضعة للرقابة المفرطة على الممارسات الاشتراكية حيث أصبحت الرقابة اقتصادية؛
- ✓ غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة؛
- ✓ خاضعة للقانون التجاري، حيث يكون تأسيسها في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة؛
- ✓ صناديق المساهمة التي تتولي تقديم الأسهم التي تسير الأسهم التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل رأس المال التأسيسي المدفوع .

---

[1]: نفس المرجع، ص ص 08-09

[2]: قانون رقم-01 مؤرخ في 1988/01/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد02، الصادرة بتاريخ1988/01/31، ص 30.

وكان تأسيس الشركات يخضع مختلطة الاقتصاد لبروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية والشركة الأجنبية، والعقد يبرم بين الشركة الأجنبية وبين المؤسسات العمومية الاقتصادية مع إلغاء ضمني لبعض أحكام القانون82-13 و 86-13 في هذا المجال.[1]

لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة و اضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار .

4- فترة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة .

في بداية التسعينيات تم إصدار قانون متعلق بالنقد والقرض حيث فتح الطريق لمساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر و تشجيع مختلف أشكال الشراكة المختلفة . وصدرت بعدة قوانين أخرى.

4-1- قانون النقد و القرض (90-10) المؤرخ في 14 أفريل1990

يعتبر هذا القانون من القوانين التشريعية الاساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، وبالرغم من أنه ليس بقانون الاستثمار إلا أنه يؤكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كالتالي :[2]

- ✓ حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل راس المال؛
- ✓ قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي؛
- ✓ التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين و بين القطاع العام والخاص؛

4-2- قانون الاستثمار الصادر سنة 1993.

في أواخر سنة1993 صدر المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بقانون الاستثمارات تكملة لقانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض، وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع قضايا الاستثمارات الأجنبية في إطار نظام تشريعي جديد، وألغي كل القوانين الصادرة المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات ، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار العام و الخاص ولا بين المستثمر المقيم و غير مقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، وأجيز هذا القانون لجوء

[1]: عليوش كمال قربوع، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]: حدة رايس، كرامة مروة، تقيم التجربة الجزائرية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل تداعيات الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد2، 2012، ص66.

المستثمرين الأجانب إلى سلطات قضائية غير الجزائرية في إطار تسوية المنازعات المحتملة مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات .[1]

4-3- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار

نظرا للتحولات الاقتصادية في السنوات الماضية و مع تحديد برنامج تنموي دو استراتيجية مستقبلية يعمل على تحديد الإصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية المالية، شرعت الجزائر في إحداث إصلاحات من جميع النواحي وهذا ما تم من خلال رصد قيمة 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الدخول في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومع ذلك لابد من تهيئة و ملائمة الجزائر لسياستها الاقتصادية والاجتماعية و القانونية لضمان التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار.

ونتيجة لذلك صدر الأمر رقم 03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، و الدى ألغي المرسوم التشريعي رقم 93_12 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[2] إضافة إلى ذلك فقد أعطي هذا الأمر مفهوم جديد للاستثمار من خلال توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وتنظيم الإطار القانوني للخوصصة والاعتراف بمبدأ حرية الاستثمار.[3] وهذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق وهذا لا يعتبر معرقلا، بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية، و الجديد في هذا القانون هو ما يلي :[4]

- ✓ المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب
- ✓ إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص
- ✓ إنشاء شباك موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) تعويضا لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات (ASPI) ،حيث فتحت فروع لهافي عدة ولايات من الوطن العربي، وتنوي فتح فروع لها بالخارج، و هي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية .

---

[1]: بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره ص:107.

[2]: المادة 35 من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.

[3]: المادة 02 من الأمر رقم01_03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 47.

[4]: سعيدي يحي، تقيم، تقيم المناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

وماعدا قطاع المحروقات حيث يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر باتفاقيات الشراكة مع مؤسسةsonatrach ، فإنه بالنسبة للقطاعات المفتوحة للاستثمار لا توجد قيود فيما يتعلق بنسبة رأس المملوك من طرف المستثمر الأجنبي، مما يجعل الجزائر تتمتع بميزة نسبية معتبرة مقارنة ببعض الدول الأخرى .

رابعا: الأمر رقم 06 في 15 المؤرخ في 15جويلية 2006

جاء الأمر رقم 06_08 المؤرخ في 15جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات يمكننا ذكر أهمها فيما يلي:[1]

- ✓ تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات و حماية البيئة، و تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها، و تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- ✓ تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف بإسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأى مطابق من المجلس الوطني الاستثمار .
- ✓ أنشئ لدي الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة الحكومية، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات و بسياسة دعم الاستثمارات، و بالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12 ، وبصفة عامة كل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

الفرع الثاني: الاطار القانوني لتطوير الاستثمار في السعودية

مرت عملية تنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية بأربع مراحل سنوردها فيما يلي، لكن تجدر بنا الاشارة إلى أن السعودية قبل إصدارها لأول قانون ينظم الاستثمار داخل اقتصادها كانت لفترة ويلة خاصة بعد حصولها على استقلالها سنة 1932م، معادية للاستثمار الأجنبي المباشر لمدة ثلاثة عقود ، حيث يعود أمر تشدد السعودية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي فرضت على المملكة عدم الحاجة إلى قانون يخص الاستثمار الأجنبي ، وتلك تلك الظروف تمثلت في كون

[1]: سعيدي يحى، مرجع سبق ذكره، ص 182.

المملكة بعد استقلالها وما بعده بسنوات كان رصيد اقتصادها ضئيل جدا ، يعتمد على نشاط الرعي، الزراعة التقليدية، الصيد، الحج، وبعد إكتشاف البترول فيها وبفعل ظروف الحرب العالمية الثانية والوجود البريطاني فيها والتحاق الولايات المتحدة الأمريكية وصراع المصالح الذي تولد فيها ، دفعت بالسعودية إلى أن تمضي عدد من اتفاقيات الامتياز مع بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية التي حولت لهذه الأخيرة صلاحيات التنقيب واستغلال البترول لكون تلك الاتفاقيات فرضت بالقوة:[1]

وبعد هذه الفترة من الخضوع إلى الامتيازات الممنوحة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، سارعت السعودية إلى تبني قانون يهدف إلى جدب رأس المال الأجنبي دون المساس بسيادتها، الأمر الذي أدى بها إلى إصدار قانونين متشددين تجاه الاستثمار الأجنبي على مرحلتين زمنيتين، ومن ثم ومع مرور الوقت وتكونها لاقتصاد متكامل ذاتيا وكيان قوي أمام الأخرى استطاعت أن تخفف من تشددها شيئا فشيئا إلى أن قامت بإصدار القانون الأخير لسنة 2000، وفيما يلي نورد المراحل الزمنية التي أصدرت فيها السعودية قوانين الاستثمار:[2]

المرحلة الأولي: كانت بصدور نظام الاستثمار الأول بتاريخ 10/15/ 1376هـ الموافق لسنة 1957م والذي اتسم بالتشدد تجاه الاستثمارات الأجنبية، إذا قيد حصة الأجانب في رؤوس أموال الشركات بألا تزيد على 49% من مجموع رأس المال، ضمانا لعدم سيطرة الأجانب على مجريات الأمور في إدارة الشركات، كما كان يتطلب ألا يقل عدد الموظفين والمستثمرين السعوديين عن 75% من مجموع موظفي المنشأة، إلا بعد مرور سنوات طويلة، بالإضافة إلى أن هذا النظام لم يكن يوفر للمستثمر أي إعفاء ضريبي أو جمركي.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشجيع المتحفظ للاستثمارات الأجنبية، فقد بدأت بصدور النظام الثاني للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم 35 بتاريخ 1383/10/11هـ الموافق لسنة 1963م، حيث احتوى هذا النظام على العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين الأجانب ولكن لم تكن تلك المزايا تشكل امتيازات جوهرية.

المرحلة الثالثة: بدأت بصدور النظام الثالث للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم (م/4) تاريخ 1399/2/2هـ الموافق لسنة 1979م تحت تسمية نظام استثمار رأس المال الأجنبي، والذي جاء لتدارك ما حذفه النظامين السابقين للاستثمار من تنفير للمستثمر الأجنبي، دالا بأن منظمي سياسات الاستثمار في

[1]: فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، السعودية، أطروحة دكتوره فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 309.

[2]: جوامع لبيبة، أثر الاستثمار في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015/2014، ص: 224.

المملكة قد أدرك وحاجة الدولة لتكنولوجيا والخبرة الفنية بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ، وضرورة إضافة روافد جديدة للدخل، والتنحيف من الاعتماد على البترول كمورد وحيد للدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وبذلك فقد جاء محفزا ومشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ما يعاب عليه هو كونه بدائيا نوعا ما مما استلزم فيما بعد ادخال بعض التعديلات على بعض من مواده.

تضمن هذا القانون العديد من البنود المقيدة للمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي:[1]

- ✓ المشروعات المرخص بها للمستثمرين الأجانب يجب أن تكون مشروعات ضمن خطة التنمية الاقتصادية، وأن يكون الاستثمار مصحوبا بخبرات وتقنية أجنبية؛
- ✓ الزمن المتوقع للحصول على الترخيص غير محدد؛
- ✓ امكانية الحصول على اكثر من ترخيص (في حال تعدد الأنشطة) هي محدودة ويشترط أن يكون الترخيص في نفس النشاط؛
- ✓ شكل النشاط المسموح به هو المشروعات المشتركة فقط؛
- ✓ التمتع بنفس الحوافز لرأس المال الوطني في الاستثمارات الصناعية فقط، كما يجب ألا تقل مساهمة الشريك السعودي في رأس مال المشروع عن 25%؛
- ✓ الضمانات غير محددة قانونا رغم تطبيق العديد منها؛
- ✓ لا يحق للمستثمر الأجنبي تملك العقارات اللازمة للاستثمار؛
- ✓ الإعفاءات الضريبية تكون لمدة 10 سنوات في المشروعات الزراعية والصناعية، في حين في المشاريع الأخرى يكون لمدة 5 سنوات، وتتراوح الضريبة على أرباح الشركات بين 20% و45%؛
- ✓ على المستثمر الأجنبي العمل تحت كفالة مواطن سعودي، الأمر الذي لا يكون متوفرا في غالب الوقت.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الحالية، التي بدأت بصدور نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/15هـ الموافق لشهر أفريل سنة 2000، ويتكون من 18 مادة ويتضمن تنظيم شامل الاستثمار في المملكة من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات، كما يتضمن اختصاص المجلس الاقتصادي الأعلى إصدار قائمة بأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي داخل المملكة، وتتمتع المشروع الأجنبي بنفس امتيازات وحوافز المشروع الوطني، ومزايا وضمانات

[1]: مرجع السابق ، ص:225.

المشروع الأجنبي بالإضافة إلى واجبات وصلاحيات الهيئة العامة للاستثمار والعقوبات التي توقع مخالفة النظام وغير ذلك من الأحكام التي سنتناولها تفصيلا فيما بعد

ومن أهم الأثار الايجابية لهذا النظام الجديد نجد مجموع المشروعات المرخصة قد حقق ارتفاعا مهما مقارنة بما كان عليه الوضع ضمن نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1979، فمن 1609 مشروع مشترك بإجمالي تمويل قدره 50 مليار دولار ثم خلال21 سنة، حقق النظام الجديد بعض ثلاث سنوات فقط مند تطبيقه مشروعا جديدا بإجمالي تمويل بلغت قيمته 1371 مليار دولار، كما أن الوقت المخصص لحصول على ترخيص للمشروع لم يكن محددا في السابق، بينما أن محدد وهو 30 يوم كأقصى حد.

إضافة إلى ذلك صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (20/1) بتاريخ 1423/4/13هـ الموافق ل24 جوان 2002م، كما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (46/1) بتاريخ 1426/5/6هـ الموافق ل13 جوان 2005م، بتعديل نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية والتي كانت تنص قبل ذلك على التالي:

في الفقرة (3)

- ✓ ألا يقل حجم المال المستثمر عن 25 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الزراعية؛
- ✓ ألا يقل حجم المال المستثمر عن خمسة ملايين ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الصناعية؛
- ✓ ألا يقل حجم مال المستثمر عن مليوني ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الأخرى وفقا لضوابط وقواعد تفصيلية يصنعها مجلس الادارة.

ويجوز لمجلس الادارة تخفيض الحد الأدنى لرأس مال المستثمر في المشاريع المنشأة في مناطق يحددها أو في مشاريع تحتاج إلى خبرات فنية عالية أو معدة للتصدير

وأصبح نص الفقرة (3) الجديدة بعد التعديل كالتالي:

- ✓ ألا يكون طالب الترخيص شخصا طبيعيا أو اعتباريا يقدم للمملكة بغرض الاستثمار؛
- ✓ ولا يخفي ما يوفره هذا التعديل من تسهيلات مهمة تعكس الرغبة في تحرير نظام الاستثمار من القيود التي تعيق مسيرة الاستثمار في المملكة، والدال على ذلك زيادة حصيلة المملكة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مند بداية تطبيق هذا النظام.[1]

[1]: المرجع السابق، ص:226.

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

في هذا المطلب سنتعرف على أهم الوكالات أو الهيئات التي تسهر أو تشرف على ترقية وتطوير الاستثمار في البلدين.

الفرع الاول: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر

وتتمثل هذه الهيئات في :

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي عبارة عن هيأة عمومية ذات طابع إداري، تم إنشائها في عام 2001 خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار وذلك بناء على الأمر رقم 01.03.المؤرخ في 20 أوت 2001، وتعمل هذه الوكالة تحت سلطة المجلس الوطني للاستثمار، كما أنها تشمل على مديريتين الأولى مديرية الاستثمارات الأجنبية والثانية مديرية الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار.[1]

من مهام الوكالة في مجال الاستثمارات ما يلي :[2]

- ✓ تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- ✓ تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- ✓ تسهيل القيام بالشكليات، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛
- ✓ تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار الترتيب المعمول به ؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛
- ✓ تسير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر 01.03.المؤرخ في 20أوت 2001.
- ✓ تسير وتطوير شبكة الشباك الوحيد المكلفة بتسهيل حصول المؤسسات على برامج التحفيز وذلك عن طريق تقديم مجموعة من خدمات الدعم في مكان واحد، مثل الضرائب إجراءات إنشاء وتسجيل الشركات
- ✓ تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع، بهدف التعريف بالمحيط العام الاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها المساعدة على إنجازها.

---

[1]: سعيدي يحي، تقيم المناخ الاستثماري الأجنبي المباشر في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 184- 185

[2]: المادة 21 من الأمر 01_03 المؤرخ في 22 أوت2001، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47، ص ص 7.

- ✓ تحدد العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها
- ✓ يمكن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة . وتنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، وإقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية، واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها، والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى .
- ✓ تقوم الوكالة بتقديم إلى كل من المجلس الوطني للاستثمار، والسلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار .

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد استراتيجية تطوير الاستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للاستثمار ويفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للاستثمار والمستثمر في ظل النظام الاستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين ويقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من المزايا النظام الاستثنائي. كما تجدر الاشارة إلى أن المجلس الوطني للاستثمار لا يمثل سلطة إدارية مستقلة، ولكن قراراته أو تعليماته لا توجه مباشرة للمستثمر، لكن توجه إلى الجهات الادارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الاستثمار، ويعتبر المجلس إحدى الهيئات المستحدثة في إطار قانون سنة 2001.[1]

ويتكلف هذا المجلس بما يلي:[2]

- ✓ يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها؛
- ✓ يقترح تدابير تحفيزية الاستثمار مسايرة للتطورات الجارية؛
- ✓ يفضل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات .

يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة . وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

- ✓ يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعي،

[1]: كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007 ، ص:394.

[2]: المادة رقم19 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت2001، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 47ص: 07.

- ✓ يحث و يشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها

ثالثا: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار

تتكفل هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، لا تتوفر الوزارة على هيكل خاص بمتابعة عمليات الاستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تداخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة في مجال ترقية الاستثمار و تتمثل مهام الوزير فيما يلي:[1]

- ✓ يتابع ويسير مجلس مساهمات الدولة الذي يعمل على تثمين شركات القطاع العام .
- ✓ ترقية وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث يشرف على جميع أعمالهم .
- ✓ القيام بمهمة أمانة مجلس مساهمات الدولة والمجلس الوطني للاستثمار .

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار في السعودية

ومن جانب المملكة العربية السعودية، فإنه تبعا لنظام الاستثمار الأجنبي المستحدث تم صياغة إطار هيكلي يتولى مهام التنظيم التوجيه المحكم والترويج له، وقد تجسد هذا الأخير في:[2]

أولا: الهيئة العامة للاستثمار: أنشئت الهيئة العامة للاستثمار بموجب القرار الملكي رقم 20 بتاريخ 5محرم 1421هـ الموافق لسنة 2000م وهي تحت سلطة المجلس الاقتصادي الأعلى، تتولى العناية بشؤون الاستثمار وتنظيمه في المملكة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي بما يتضمن إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، اقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة لتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة، متابعة وتقييم أداء الاستثمار المحلي والأجنبي، إعداد دارسات عن فرص الاستثمار في المملكة والترويج لها، وتطوير قواعد المعلومات وإجراء المسوحات الإحصائية لمباشرة اختصاصها، إلى غير ذلك مما يمكن للمجلس الاقتصادي الأعلى أن يسنده للهيئة.[3]

ثانيا: المجلس الاقتصادي الأعلى

الذي يتولى مهام مختلفة، تخص في عمومها العناية بالشؤون الاقتصادية الكبرى، كما ينسق بالارتباط الوثيق مع الهيئة العامة الاستثمار. وأنه يحق لهذا المجلس أن ينشر من وقت لأخر القائمة التي تحظر بعض النشاطات على الاستثمار الأجنبي، كما سبقت الإشارة إليه .

---

[1]: سعيدي يحي، مرجع سبق ذكره، ص:185.

[2]: فارس فضيل ، مرجع سبق دكره؛ 318– 319.

[3]: جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص:357.

والجدول الموالي يوضح الهيئات الرئيسية المشرفة على الاستثمار في الجزائر والسعودية.

الجدول رقم (13): يوضح الهيئات الرئيسية المشرفة على الاستثمار في الجزائر والسعودية

الدولة / التعيين	الجزائر	السعودية
إسم الهيئة	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار
نوع فروعها	الهياكل غير مركزية في الداخل ومكاتب تمثيل في الخارج	فروع ومكاتب داخلها وخارجها
طبيعتها القانونية	مؤسسة عمومية (طابع إداري)	شخصية إعتبارية
إنشائها	المرسوم التنفيذي رقم (281/01) لسنة 2001	المرسوم الملكي م/1 لسنة 2000
مجلس إدارتها	– ممثل رئيس الحكومة رئيسا – ممثلي تسعة وزرات وبنك الجزائر والغرفة التجارية ومنظمات أرباب العمل – مدير عام وامين عام	– محافظ رئيسا بمرتبة وزير – ممثلي 9 وزرات _ ممثل عن مؤسسة النقد العربي السعودي – عضوان للقطاع الخاص
تحت سلطة	رئاسة الحكومة والمجلس الوطني للاستثمار	المجلس الاقتصادي الأعلى
عدد العاملين بها	150	–
مقدم الخدمات	شبك الوحيد اللامركزية	مركز الخدمة الشاملة

المصدر: فارس فضيل، مرجع سابق، ص 317.

خلاصة

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن سعي العديد من الدول إلى جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة راجع لما لها من دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها في تحسين نوعية المنتجات والخدمات، مدفع الجزائر والسعودية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين مناخها الاستثماري، والذي يعد أحد أهم الجوانب الأساسية التي يقف عليها المستثمر الأجنبي وذلك من خلال توفير البني التحتية وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية وسن القوانين وتشريعات تتلاءم مع المستثمر وتحفزه، حيث اتضح لنا من دراستنا للمؤشرات الاقتصادية للبلدين، حيث تميز الاقتصاد السعودي بالاستقرار والنمو مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر والسعودية

تمهيد

المبحث الأول: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر والسعودية

المبحث الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية.

خلاصة

تمهيد

باعتبار الجزائر والمملكة العربية السعودية من الدول النامية فإنها تمتلك نفس المساعي للنهوض باقتصادها وتطويره، حيث سعت الدولتان إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا إلى الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملت على تهيئة وتحسين مناخها الاستثماري لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز المستثمرين وتشجعيهم لإقامة مشروعات استثمارية. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة مقارنة وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كلتا الدولتين، وللإحاطة بالموضوع سنتناول في هذا الفصل مبحثين نوضح من خلالهما تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والسعودية وتوزيع الجغرافي والقطاعي لها وأخيرا المعوقات الأساسية والحلول المقترحة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الاول: مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر والسعودية.

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدين (الجزائر والسعودية) وذلك من خلال فترة زمنية معينة، بإضافة إلى التنويع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية.

نقوم في هذا المطلب بمقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى البلدين في الفترة الممتدة من 2006إلى 2016 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة 2006- 2016

البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1888	1743	2631	2753	2301	2580
السعودية	18293	24318	39455	36457	29232	16308
البلد	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الجزائر	1499	1684	1507	-584	1546	_
السعودية	12182	8865	8012	8141	7453	_

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البيانات المقدمة من:

UNCTAD Word Investment report 2017:1 ،investment and the digital economy page: 222،224

الشكل رقم (02): يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة 2006- 2016 (الوحدة مليون دولار)

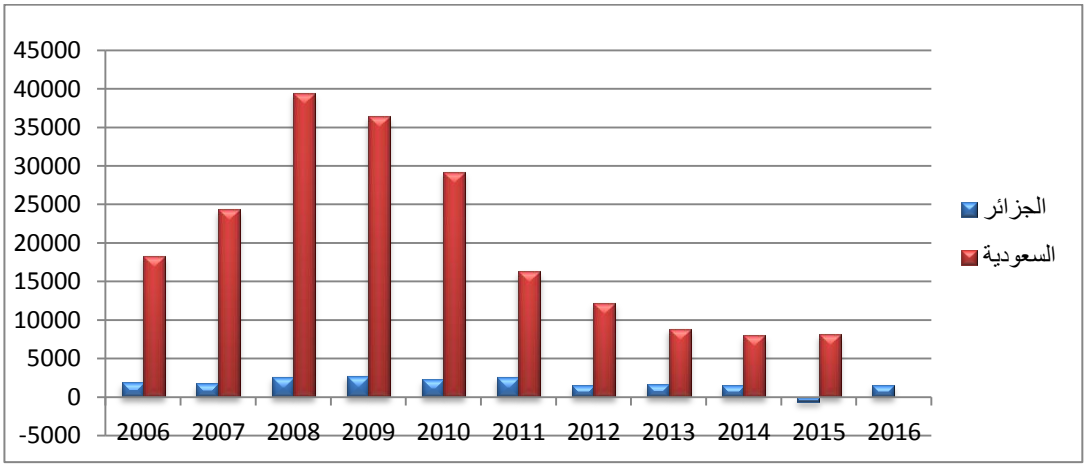

المصدر: من إعداد الطلبة.

يظهر الجدول رقم (14) أن تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر انتقل من 1888 مليون دولار عام 2006 إلى 2753 مليون دولار عام 2009 بشكل مخالف للتوقعات لأن هذا الارتفاع جاء عقب أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي، حيث عرفت الاستثمارات الأجنبة خارج قطاع الطاقة انتعاشا ملحوظ حيث بلغت تدفقات رؤوس الأموال فيه 1,6 مليار أورو مقابل 1,5 مليار أورو لقطاع الطاقة بينما استطاع قطاع الصناعات الكيمياوية جذب 746 مليون دولار سنة 2007 تمثلت في استثمارات مجمع Orascom المصري وفي شركة SOFERT لإنتاج الأمونياك بالشراكة مع الشركة الوطنية SONATRACH في حين استقطب قطاع البناء والأشغال العمومية حوالي 636 مليون أورو من الاستثمارات الأجنبية سنة 2007، وذلك مقابل 311 مليون أورو فقط سنة 2006، ويضاف إلى هذا فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2,5 إلى 10 مليار دج، وهو ما أدي إلى زيادة رأسمال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الاجمالي للتدفقات الاستثمارية، وبعد ذلك نزلت التدفقات في سنة 2012 إلى 149 مليون دولار وبانخفاض 40% عن سنة 2011 وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18,2% وفى سنة 2015 شهدت الجزائر استثمارات أجنبية سلبية قيمتها 587,3 مليون دولار وتمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية عامة ولترتفع سنة2016 إلى 1546 مليون دولار.

أما المملكة العربية السعودية فعرفت انتعاشا ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة التي قدرت سنة 2006 ب 18293 مليون دولار، ليستمر بعد ذلك في الصعود ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2008 ليبلغ 39455 مليون دولار، وذلك راجع لنجاعة الحوافز والامتيازات لتشجيع المستثمرين من خلال إنشاء الهيئة العامة للاستثمار سنة 2000، ليستمر بعدها في النزول إلى غاية 2016 ليبلغ 7454 مليون دولار، وسبب هذا النزول الحاد في الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وتليها بعدها ذلك لانخفاض الكثير في أسعار النفط.

وبمقارنة حجم التدفقات الاستثمارية في البلدين خلال الفترة 2000- 2016 نجد أن السعودية استقطبت عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالجزائر وذلك راجع للاختلاف الكبير في الوضعية الاقتصادية للبلدين وأيضا في المناخ الاستثماري السائد فيهما.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية.

بعد التعرف سابقا على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر والسعودية، سنقوم بتحليل توزيعات الاستثمار الأجنبي على القطاعات الاقتصادية للجزائر والسعودية.

الفرع الاول: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

يمكن توضيح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (15): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة بين 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون دينار)	مناصب الشغل
الزراعة	14	1,70	4373	618
البناء	137	16,67	77661	23040
الصناعة	495	60,22	1783,922	70793
الصحة	6	0,73	13752	2196
النقل	25	3,04	14820	1727
السياحة	14	1,70	113772	6309
الخدمات	130	15,82	119139	13342
الاتصالات	1	0,12	89441	1500
المجموع	822	100	2216,699	119525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ماي 2017) www.and.dz

الشكل رقم (03): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة بين 2002-2016

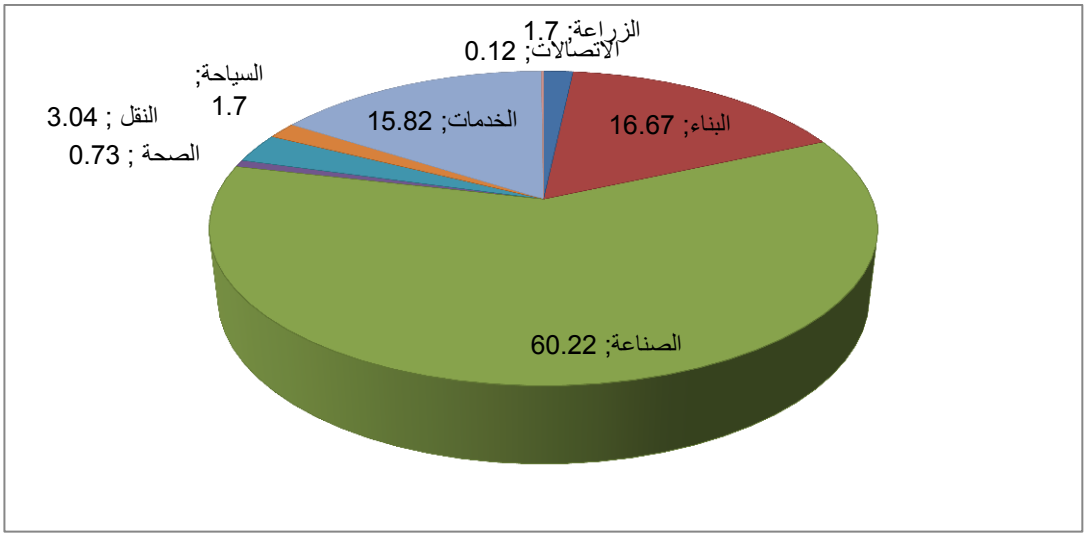

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن الاستثمار الأجنبي يرتكز في قطاع الصناعة حيث يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد المشاريع المنجزة بـ 495 مشروع من إجمالي 822 مشروع وبقيمة 1783922 مليون دينار جزائري يليه قطاع البناء بـ 137 مشروع أي ما يعدل 16,67% من إجمالي المشاريع المنجزة بإضافة إلى قطاع الخدمات الذي حضي نسبة 15,82% أي ما يعادل 119139 مليون دينار جزائري.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلم تحضى بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات حيث سجل قطاع النقل نسبة 3,04% من حجم الاستثمار بعدد مشاريع اقترب بـ 25 مشروع أما باقي القطاعات (الصحة، الزراعة، السياحة، الاتصالات) بالرغم من أهميتها لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات 2%، وهذه النسبة ضئيلة بالنظر إلى المبالغ المالية والامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهذه القطاعات لاسيما قطاع الزراعة والصحة والسياحة.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية خلال الفترة 2003-2015

في هذا البيان سيتم توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية وذلك لإبراز التدفقات الواردة إليها ومدى التباين الموجود بين القطاعات ذاتها من حيث استقطابها لها، ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن تفاوت حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من خلال المشاريع، والحصص شهد تفاوتا ملحوظ فيما بين القاعات الاقتصادية.

والشكل التالي يوضح ذلك التفاوت الحاصل بين القطاعات الاقتصادية للملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (16): يوضح الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003-2015

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	المواد الكيميائية	41	52	17,959	46,769
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	28	33	7154	36613
3	المعادن	24	29	15024	17151
4	العقارات	44	57	25581	15436
5	الفندقة والسياحة	38	77	10847	12176
6	صناعة المعدات الاساسية للسيارات	16	18	7980	3412
7	البلاستيك	19	21	3689	2606
8	الخدمات المالية	79	112	2059	1931
9	الآلات الصناعية والمعدات	81	93	10196	1744
10	البناء ومواد البناء	17	19	2465	1492
11	أخرى	499	673	66246	11730
12	الإجمالي	886	1184	169200	153059

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2015، ص127

الشكل رقم(4): يوضح الاستثمارات الواردة إلي السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003-2015

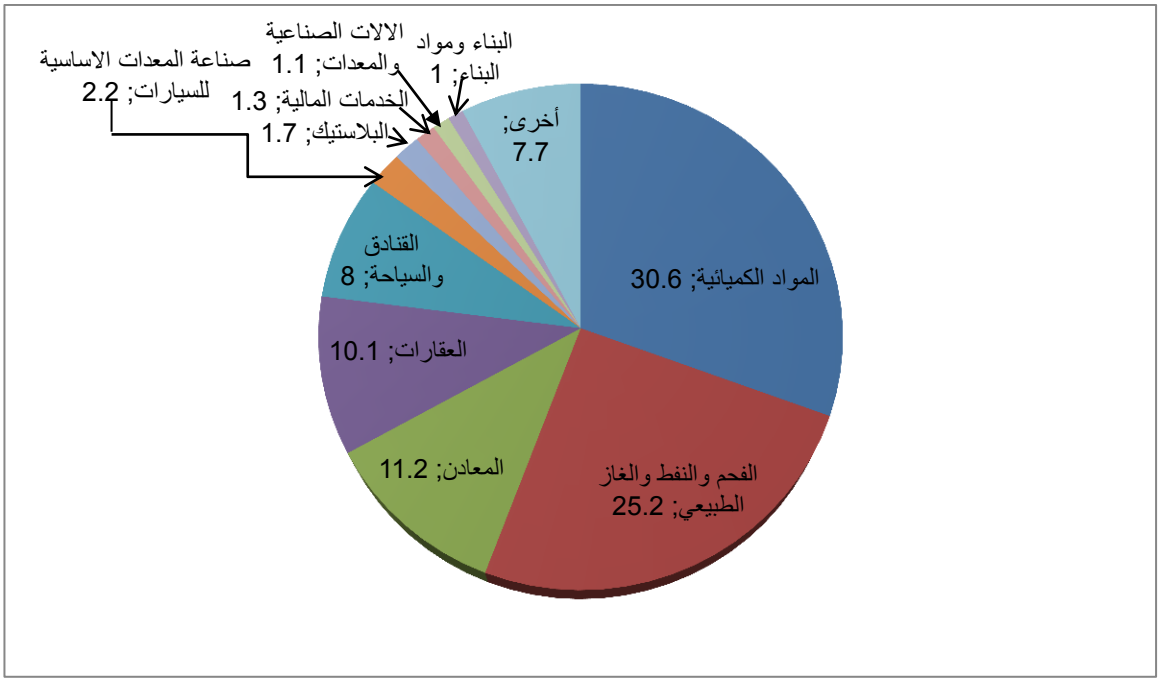

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير المناخ الاستثماري في الدول العربية، الكويت، ص:127

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن قطاع المواد الكيميائية أكثر قطاع مساهمة بـ 30,6% من الإجمالي، وقدرت عدد الشركات والمشروعات بـ 41 و 52 على التوالي وهو أكثر قطاع تكلفة وسجلت تكلفته 46,769 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي والذي بلغت نسبته بـ 25,2 ، وهذين القطاعين تابعان لقطاع المحروقات، وفي المرتبة الثالثة أتى قطاع المعادن بـ 11,2%، وبعد ذلك يأتي قطاع العقارات بنسبة 10,1% والذي جاء في الرتبة الأولى في عدد الوظائف التي وفرها بـ 25581 وضيفة وبعده تأتي القطاعات الأخرى بنسب أقل، مثل قطاع الفنادق والسياحة وقدرت نسبته بـ 8%، ثم قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات والبلاستيك، والخدمات المالية هو أكثر القطاعات مشروعات بـ 112 مشروع، الآلات الصناعة والمعدات أكثر قطاعات شركات بـ 81% شركة، وأقل قطاع هو قطاع البناء ومواد البناء بـ 1%، وسجل إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المملكة العربية السعودية في هذه الفترة 886 شركة، 1184 مشروع، 169200 منصب شغل والتكلفة قدرت بـ 153059 مليون دولار.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية.

للاطلاع بصورة واضحة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية، يجب التعرف أولا على أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها وذلك في كل دولة على حدى.

الفرع الاول: التوزيع الجغرافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي الجزائر:

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الدول المصدرة، يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (17): أهم الدول المستثمر في الجزائر الفترة 2002- 2016 الوحدة: المليون دينار جزائري

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)	مناصب الشغل
أروبا	437	955161	71010
الاتحاد الأوروبي	313	677209	42649
أسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216,699	119525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.Andi.dz

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوروبية، حيث قدر عدد المشاريع بـ 437 مشروع بقيمة 955,161 مليون دينار جزائري تتوزع أغلبها في قطاع المحروقات، يليها الاتحاد الأوروبي بـ 3,3 مشروع ثم الدول العربية بـ 236 مشروع موزع بالخصوص على قطاع الاتصالات والخدمات وقطاع الأشغال العمومية والصناعات البتروكيماوية، بغلاف مالي قدر بـ 997528 مليون دينار جزائري، أما الدول الأسيوية فقد اعتبرت كرابع أهم مستثمر أجنبي في الجزائر حيث قدر عدد المشاريع بـ 98 مشروع يغطيها غلاف مالي قدره 16,3102 مليون دينار جزائري، تليها الشركات المتعددة الجنسيات بعدد مشاريع قدر 26 مشروع بقيمة 24085 مليون دينار جزائري، لتأتي بعد

أمريكا بعدد مشاريع قدر بـ 19 مشروع تتركز أغلبها في قطاع الطاقة، كما نلاحظ ضعف الاستثمارات الافريقية والاسترالية والتي لم يتجاوز مجموعها 6 مشاريع.

الفرع الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلي السعودية.

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في السعودية في إطار الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في الجدول التالي.

الجدول رقم (18): يبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية للفترة 2003-2008

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دولار)	عدد الوظائف	%
الولايات المتحدة	179	38488	30353	25,1
فرنسا	44	20201	11365	13,2
اليابان	37	15915	7519	10,4
الإمارات	135	13489	32140	8,8
الصين	12	10450	4837	6,8
هولندا	20	7818	6539	5,1
الهند	52	6270	7433	4,1
ماليزيا	10	5201	7003	3,4
سنغافورة	10	4239	6744	2,8
ألمانيا	36	4029	6233	2,6
دول أخرى	331	24959	49034	17,6
الإجمالي	886	153059	169200	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص:127.

من خلال معطيات الجدول رقم (18) يتضح من خلالها جليا أن (الولايات المتحدة ، فرنسا، اليابان، الإمارات) استحوذت على حصة كبيرة من مجموع الاستثمارات الواردة إلى السعودية خلال فترة 2003-2015 حيث احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بنسبة قدرها 25,1% حيث قدر عدد المشاريع بـ 179 مشروع بقيمة 38,488 مليون دولار وفرنسا بـ 13,2% واليابان بـ 10,4، والإمارات بـ 8,8%

ودول أخرى بـ 17,6%، والصين بـ 6,8، ثم هولندا والهند وماليزيا وسنغافورة وألمانيا بـ 4,1%، 3%،4%،2,8%،6،2% على التوالي وعليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الذي استحوذ على المنطقة وذلك في إطار الشراكة بين البلدين (السعودية وأمريكا).

وعليه يمكن القول أن البلدين يحتويان على إمكانيات هائلة سواء الاقتصادية الاجتماعية والجغرافية والتاريخية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية بهما تبقي ضعيفة في الجزائر أكثر منها في السعودية، ولذلك يتوجب على البلدين انتهاج استراتيجية جديدة تكون محفزة أكثر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الثاني: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى وضعية البلدين في بعض المؤشرات التي تقيس المناخ الاستثماري بالإضافة إلى التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وأيضا أفاق هذا الأخير في البلدين.

المطلب الأول: وضعية الجزائر والسعودية في بعض مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

إن تحليل مستوي فعالية وملائمة مناخ الاستثمار يظهر من خلال تحليل ودراسة موقع الجزائر والسعودية في مؤشرات قياس مناخ الاستثماري والتي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار.

الفرع الأول: وضعة الجزائر والسعودية من مؤشر سهولة أداء الأعمال: يوضح الجدول أدناه وضعية الجزائر والسعودية في مؤشر بيئة سهولة أداء الأعمال ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلدين، باعتماد على البيانات الدولية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يوضح المكانة العالمية لكل من الجزائر والسعودية في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة بين 2012- 2016

السنوات	2012 (183) دولة	2013 (185) دولة	2014 (189) دولة	2015 (189) دولة	2016 (189) دولة
الجزائر	148	152	153	154	163
السعودية	12	22	26	49	82

Source Word Bank, Doing busines 2012, 2013, 2014, 2015, and 2016.20

من خلال الجدول رقم (19) يتضح لنا أن السعودية أحسن بكثير من الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشر بيئة الأعمال في كل السنوات المذكورة سابقا.

حيث نلاحظ خلال الفترة الممتدة من (2012-2016) أن دولة السعودية شهدت تراجع مستمر بنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال إذ انتقلت خلال سنوات 2012، 2013، 2014 من المرتبة 12 إلى 22 ثم المرتبة 26 على التوالي وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة والغير مستقرة في المنطقة، ليتراجع ترتيبها بشكل كبير سنة 2016 ليتم تصنيفها في المرتبة 82 عالميا متراجعة في هذه الفترة ب 64 رتبة وبالنسبة للجزائر ومن خلال المعطيات السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر يتضح لنا أن مرتبتها العالمية من هذا المؤشر ترتفع من سنة إلى أخرى، ولم تعرف انخفاضا خلال السنوات الممتدة من 2012 إلى 2016، حيث انتقلت من المرتبة 148 عالميا إلى المرتبة 163 عالميا، ويرجع ذلك إلى مناخ الاستثمار في الجزائر الذي يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (صعوبة الحصول على التمويل، ارتفاع في الضغوط الضريبية، وتكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تراجع جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (20): وضعية الجزائر والسعودية في مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنة 2016.

البلد	الجزائر	السعودية
بدء المشروع	145	130
استخراج التراخيص البناء	122	17
الحصول على الكهرباء	130	24
تسجيل الممتلكات	163	31
الحصول على الائتمان	174	79
حماية المستثمرين	174	99
دفع الضرائب	169	3
التجارة عبر الحدود	176	150
تنفيذ العقود	106	86
تسوية حالات الاعسار	73	189

Source: Word Bank، Doing business 2016

الفرع الثاني: وضعية الجزائر والسعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية.

يوضح الجدول أدناه درجة وترتيب الجزائر والسعودية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2012-2016.

الجدول رقم (21): يوضح درجة وترتيب الجزائر والسعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2012- 2016).

	السنوات / الدول	2012 (183) دولة	2013 (185) دولة	2014 (186) دولة	2015 (186) دولة	2016 (186) دولة
درجة الحرية الاقتصادية	الجزائر	51	49,6	50,8	48,9	50,1
	السعودية	62,5	60,6	62,2	62,1	62,1
الترتيب العالمي	الجزائر	140	143	146	157	154
	السعودية	74	82	77	77	78

www, //http.Source The HeritageFoundation and wallstreet journal, index of economicfreedom .index/heritage, org

بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح في الجدول رقم (21) أن أداء الجزائر ووضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة (2012-2016)، ويتضح أن أسواء تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2013 و2015 بـ 49,6 نقطة و48,9 نقطة على التوالي نضعها في منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة، وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر أن بيئة الأعمال في الجزائر لازالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات.

أما بالنسبة للوضع في المملكة العربية السعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2012_2016) عكس الجزائر حيث احتلت سنة 2012 المرتبة 74 وبتقييم 62,5 نقطة بحرية اقتصادية متوسطة ثم تراجع ترتيبها عام 2013 للمرتبة 82 بتقييم 60,6 نقطة بحرية اقتصادية متوسطة لتعرف بعدها ثبات خلال الفترة الممتدة ما بين (2014- 2016) حيث قيمت فيها السعودية بحرية اقتصادية متوسطة.

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن السعودية تفوقت على الجزائر في الترتيب العالمي حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2012- 2016).

الفرع الثالث: تصنيف كل من الجزائر والسعودية في مؤشر التنافسية العالمية.

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية (global competitivesness Index) الاقتصاد العالمي (wordEconomic Forum)، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي، ومن أهم المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على المناخ الاستثماري، والجدول التالي يبين الوضعية التنافسية التي تحتلها الجزائر والسعودية في مؤشر التنافسية العالمية من سنة 2013 إلى 2016.

الجدول رقم (22): يوضح ترتيب الجزائر والسعودية في مؤشر التنافسية العالمية.

السنوات	2014-2013 (148 دولة)		2015-2014 (144 دولة)		2016-2015 (140 دولة)	
	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
الجزائر	100	3,79	79	4،08	87	3,97
السعودية	20	5,10	24	5,06	25	5,07

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Source :wordeconomiefrom the global confetitiveness report 2015 2016 PP 94 310

ويوضح الجدول رقم(22) أن الجزائر صنفت في مؤشر التنافسية العالمية في تقرير 2013_2014 في المرتبة 100 بحصولها على 3,79 نقاط من أصل 7، أما في تقرير 2014_2015 فقد انخفض تصنيفها إلى المرتبة 79 من أصل 144 دولة، ليعود ارتفاع تصنيفها في تقرير 2015_2016 بحصولها على 3,97 نقطة واحتلالها المرتبة 87 عالميا، بينما السعودية احتلت المرتبة 20 عالميا وذلك بحصولها على5,10 نقطة في تقرير 2013_2014، وارتفاع تصنيفها في التقرير الموالي(2014_2015) ب 4درجات وذلك باحتلالها المرتبة 24 من أصل 144 دولة، وأوضح التقرير (2015_2016) تراجع تصنيف المملكة العربية السعودية بدرجة واحدة وحصولها على 5,07 نقطة واحتلالها المرتبة 25 عالميا.

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن السعودية أحسن مرتبة من الجزائر وبفرق كبير في مؤشر التنافسية العالمية ويعود ذلك على أن الجزائر متأخرة عن السعودية في تصنيف المؤشرات الفرعية (مؤشر المتطلبات الأساسية مؤشر متغيرات الكفاءة، مؤشر عوامل التطوير والابداع) والجدول أدناه يبين وضعية الجزائر والسعودية في المؤشرات الفرعية للمؤشر التنافسية العالمية خلال المدة2015- 2016.

الجدول رقم(23): يوضح ترتيب الجزائر والسعودية في المؤشرات الفرعية للمؤشر التنافسية العالمية في تقرير 2015- 2016

البلد	الجزائر	السعودية
المتطلبات الأساسية	82	17
مؤشر المؤسسات	99	24
مؤشر البنية التحتية	105	30
مؤشر الاقتصاد الكلى	38	4
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	81	49
معززات الكفاءة	117	30
مؤشر التعليم العالي والتدريب	99	49
مؤشر كفاءة سوق السلع	134	29
مؤشر كفاءة سوق العمل	135	60
مؤشر تطوير الأسواق المالية	135	41
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	126	42
مؤشر حجم السوق	37	17
عوامل تطور الابداع والابتكار	124	29
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	128	29
مؤشر الابتكار	119	34

المصدر: من إعداد الطلبة.

Source word economicfrom the global competituveuss repport 2015 2016

وعليه يمكنا القول أن السعودية تفوقت وبشكل كبير وشاسع على الجزائر في كل المؤشرات المذكورة سابقا (مؤشر سهولة الأعمال، الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية)

وهذا يعكس رتبة المملكة العربية السعودية حيث تعتبر ثالث دولة عربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2016 وعليه فإن هدا المؤشر يشمل مجموعة من العوامل والظروف التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاد قرار استثماره من بلد إلى أخرى ولذلك على الجزائر أن تتعامل بجدية معها.

وفى الأخير يمكن القول أن الاستثمار في الجزائر مازال بعيدا على طموحات ورغبات المستثمرين الأجانب، رغم تلك الاصلاحات والاجراءات التي قاموا بها في سبيل تحسين مناخها الاستثماري، ملائم جدا للاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والاقليمية لتقييم المناخ خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية.

الفرع الاول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز إلى أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك فرجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم ويستثمرون في الخارج والحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة والمعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه وقواعده كما أن هناك عدة عوامل تعرقل الاستثمار في الجزائر هي:

اولا: المعوقات المادية تعد من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار وتتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطبي لقطعة الأرض؛
- ✓ التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار؛
- ✓ عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعدم المرونة؛
- ✓ الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت استعمالات ذات مصالح ذاتية؛
- ✓ مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافقة؛

_ التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصادين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات.

إضافة إلى ذلك[2]:

- ✓ غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات؛

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قلة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2009، ص:6.

[2]: بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، العدد 4، 2006، ص81.

- ✓ غياب المؤسسات المالية المختصة؛
- ✓ قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار؛
- ✓ رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار؛

ثانيا: المعوقات الاقتصادية والسياسية: إن العراقيل الاقتصادية هي العراقيل التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي.

أ- **المعوقات الاقتصادية:** لقد تعددت العراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائري من أهمها:

_ سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية؛

_ نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنة المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك ضيق السوق المالية؛

_ غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار[1].

_ رداءة الهيكل الضريبي وثقل أعبائه وهو ما يقلل من تحقيق العدالة الضريبة الأمر الذي يدفع المكلفين بها إلى التهرب من دفعها بسبب شعورهم بعدم توزيع الأعباء الضريبية بصورة عادلة[2].

ب – المعوقات السياسية: كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية من أهمها ما يلي[3]:

---

[1]: صالح مفتاح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصاديات العربية، العدد 44، 2008، ص125.

[2]: حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص250.

[3]: محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(الآثار الاستراتيجية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص170.

_ عدم استقرار الوضع الأمني حيث تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013 ثم تليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016 والتي كانت لها أثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي و الدولي؛

_ عدم الاستقرار السياسي لقد مرت الجزائر بظروف واضطرابات صعبة في فترة التسعينيات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاد القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث هذه الفترة الوجيزة تعاقد على الجزائر 8 حكومات أربعة منها كانت في عهد بوتفليقة حتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في اعتبارهم كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتما على اتخاد القرارات الاستثمار فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك في نفوس المستثمرين الأجانب حول وجود حالة عدم الاستقرار.

ثالثا: المعوقات القانونية والادارية: إن المحور القانوني والاداري يعتبر حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، ولا يكفي وضع القوانين والقرارات بل لابد من إقامة وإتباع سياسة الجزاء والعقاب فالحقيقة أن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994و 1995 وحتى قانون 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار، لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلى تطبيقها نجدها قوانين نظرية تكفينا قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية و الكتب والمجلات المتخصصة[1].

وما يمكن ملاحظته على مسار القوانين الاستثمارية في الجزائر فقد تمثلت فيما يلي[2]:

أ _ المعوقات القانونية:

_ كثرة القوانين، وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد للقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين بحيث يزرع فيهم الشك والخوف؛

_ عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بشكل سليم ومجدي؛

_ غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار؛

_ عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات؛

[1]: المرجع السابق، ص 171.

[2]:العربي غويني، واقع وآفاق الاستثمارات في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص129.

ب – المعوقات الإدارية:

- ✓ البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات هي الصفة الغالبة على الإدارة الجزائرية؛
- ✓ انعدام أنظمة معلومات ملائمة؛
- ✓ انعدام البيانات الدقيقة؛
- ✓ عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي فإن المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاد القرار،

رابعا: عوائق أخرى علاوة على العوائق السابقة الذكر، هناك عوامل أخرى تساهم في تنفير الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصها فيما يلي:

أ _ العائق المالي: إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثمارية فالبنوك ترجع السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخد المخاطرة، أن رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك بغرض تبرير قرار منح القروض ناتج عن كونه لا يراه متوافقا والمخاطر المأخوذة من قبل البنك وعليه تمويل عمليات مختلف أنشطة المشروع الاستثماري تصبح غير قابلة للتمويل .

إن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تمويل الأجل، فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض ميسرة من قبل البنك الجزائري للتنمية، فالأصل في تمويل كان يتمثل في القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها وقصر مدة امتلاكها، أضف إلى ذلك بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار ونقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص.

ب – العوائق الاجتماعية والبنى التحتية:

_ التناقض بين البرامج التعلمية والتكونية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية، الزراعة والخدماتية.

_ نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى في توفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات الأزمة للحصول على المعلومات[1].

من خلال هذا المطلب لاحظنا أن الجزائر تعاني من انعدام عوامل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدولة السعودية، حيث تعاني الجزائر من نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر الأجنبي ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تتطلب توفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه وتوفير الموانئ والمطارات والطرق على عكس السعودية التي تعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الاقتصادي في السعودية إذ تعتبر من أبرز العوامل التي شدت المستثمر الأجنبي فهي تحتوي على بنية أساسية ممتازة وذات جودة عالية ويتضح ذلك عبر القنوات الاتصال والمطارات الحديثة والطرق المعبدة وشبكات الكهرباء.

كما تعاني الجزائر من انعدام الاستقرار السياسي والأمني فهي عاشت فترات واضطرابات صعبة كأحداث أكتوبر 1998 واحداث تيقنتورين 2013 وأحداث عين صالح 2016 كذلك فترة التسعينيات التي جعلتها تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي في هذه الفترة الوجيزة تعاقب على الجزائر 8 حكومات أربعة منها كانت في عهد بوتفليقة وهذا يؤثر على وجود أما بالنسبة للاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تتمتع به السعودية من أكبر العوامل التي أدت إلى جدب المستثمر الأجنبي وأيضا دخولها كعضو في منظمة التجارة العالمية مما يسهل ذلك حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء حيث أن هذا الاستقرار لم يأت من فراغ بل لأنها تمسك المقومات التي تجعلها في أمان واستقرار وذلك من خلال جهود الحكومة والتي على تفاعل دائم ومستثمر مع موطنيها وهو ما جعلها الوجهة الأولى في استقطاب المستثمرين الأجانب.

وتعاني الجزائر من مشكل دراسة الملفات الطبية لقطعة الأرض وارتفاع التكلفة الباهظة للأراضي المخططة للاستثمار في حين عملت السعودية على توفير المناطق الحرة والمدن الصناعية وتحتوي دولة السعودية على كميت هائلة من النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى وجود المؤسسات المالية ومحدودية

[1]: وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 8، ص 44.

الضرائب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية كما تتوفر على نسبة سيولة عالية وذلك بسبب ارتفاع الودائع الحكومية بحيث يؤثر ذلك تأثيرا إيجابيا على قرار المستثمر الأجنبي.

لكن على الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها دولة السعودية لتحسين مناخها الاستثماري إلا أنها تواجهها مجموعة من المعوقات التي لابد من علاجها والقضاء عليها وذلك بغية زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية ومن بين هذه المعوقات نقص التسهيلات الائتمانية، عدم مرونة السوق المالية، نقص في الخدمات الادارية، نقص عدد المواطنين الجاهزين للعمل وأخيرا النقص في عدد الاداريين المؤهلين.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي في السعودية

رغم ما قامت به السعودية من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز إلا أن هذا لا ينفي وجود عدة عوامل تعرقل الاستثمار في السعودية نوجزها فيما يلي: [1]

– غياب استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية ووجود ما يسمى بعشوائية القرارات فيما يتعلق بالاستثمار والتخطيط وتوظيف العمالة، وجود مثل هذه الخطط يكون من شأنه التغلب على بعض الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد كعجز ميزان المدفوعات وتنويع مصادر الدخل والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، كما أن استثمارات القطاع الخاص لا يمكن أن تأتى بمردود إيجابي.

_ جمود بعض التشريعات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية.

_ هيمنة الحكومة والقطاع على معظم الأنشطة الانتاجية .

_ افتقار المستثمر المواطن للوعي الاستثماري بأهمية رأس مال الموطن ودوره في التنمية، حيث يحجم المواطنون عن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية والانتاجية ويكتفون بدور الشريك النائم من خلال الدخل في شراكة مع الشركات أجنبية.

المطلب الثالث: السياسات المقترحة لتحسين سياسات الاستثمار في الجزائر.

حسب الفرص والمؤهلات التي يتميز بها البلد يجب على السلطات حل المشاكل التي تعيق المستثمر وفي هدا المطلب سنحاول تقديم اقتراحات من اجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ودلك من خلال ما يلي[2]:

---

[1]: طلعت زكي حافظ، بحث ميداني يكشف عن معوقات الاستثمار في السعودية على الموقع:
http :// www. Aleqt. Com/2009 /03/ 26/ article- 208072.html

[2]: جوامع لبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 404.

- ✓ تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات؛
- ✓ اعادة النظر في الاطار المؤسساتي للاستثمار بهدف الحد من البيروقراطية وتنمية الشفافية وفعالية الجهاز.
- ✓ ضرورة الحرص على مرونة سياسات الاستثمار وملائتها للأوضاع المحلية؛
- ✓ خفض معدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما الضرائب الارباح والعمل ومحاولة اتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية ؛
- ✓ على الحكومة الجزائرية إيلاء أهمية أكبر للمناطق الحرة من خلال إنشاء عدد مهم منها وتحرير القيود عليها وتسهيل إدارتها؛
- ✓ على الحكومة الجزائرية إدخال حلول لقانون الاستثمار حول حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
- ✓ من الضروري محاربة الفساد الذي شل حركة الأجهزة الإدارية وذلك من خلال تشريعات لمحاربة الفساد ووضعها موضع التنفيذ؛
- ✓ ضرورة الارتقاء بالعنصر سواء البطالة أو الامية أو المعدل السكاني أو الانتاجية لا تزال الجزائر من بين الدول العربية والدول النامية تسجل فيها أدني المستويات؛
- ✓ تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير وانتقال السلمي للسلطة؛
- ✓ تطوير المشاريع الاستثمارية للبنية التحتية المتمثلة في الطرق والجسور ووسائل النقل وأنواعها؛

إضافة الي ذلك[1]:

- ✓ تطوير المنشآت القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات؛
- ✓ ضرورة الاعتماد على منهجية الاستثمار التي تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار؛
- ✓ إنشاء بنك المعلومات حول الامكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرص الاستثمار المتوفر؛
- ✓ أعادة هيكلة القطاع البنكي وتحديث إدارتي الضرائب والجمارك؛

[1]: حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على اقتصاد الجزائر، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2009، ص 148.

- ✓ وضع سياسة عقارية تتماشي مع اقتصاد السوق؛
- ✓ متابعة جهود التحرير الاقتصادي، بإعطاء نفس جديد لبرنامج الاصلاح الاقتصادي خاصة برنامج الخوصصة، البحث عن أشكال جديدة لاشتراك القطاع الخاص في تسير المرافق والمنشآت القاعدية؛
- ✓ تطوير إنتاجية العمل والبحث على تناسق بين عرض اليد العاملة والحاجة الخاصة بالمؤسسات؛
- ✓ تطوير الأمن، وإصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية وشفافية واستقلاليه[1].

[1]: إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص 152.

خلاصة

يتضح لنا من خلال دراسة مقارنة لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والسعودية أنه بالرغم من الاجراءات الايجابية والحوافز التي قدمتها الجزائر في سبيل تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب إلا أن السعودية تفوقت عليها من جانب حصيلتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ومن أهم الدول المستثمرة في السعودية نجد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اليابان والامارات ، أما بالنسبة للجزائر فتستثمر فيها بالدرجة الأولى مجموع الاتحاد الأوروبي وأروبا والدول العربية ودول آسيا وتعتمد كلا دولتين على قطاع المحروقات في اقتصادها وقد أثر ذلك التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليهما، وأيضا يبرز تفوق المملكة العربية السعودية على الجزائر في ترتيبها في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولتين إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيهما مازال منخفض بالنظر للإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية التي يزخر بها البلدين، وذلك يعود إلى عدة معوقات وعراقيل مازالت تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يحتم على الدولتين إعادة النظر في هذه العراقيل وإيجاد حلول لها، من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والنهوض باقتصاداتها من جهة أخرى.

الخاتمة

من خلال البحث يتضح لنا أن الدول العربية ومن بينها الجزائر والسعودية كباقي الدول النامية اتجهت إلى قرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطوير اقتصاد هما من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، وايجاد مكانة لهما في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، ورغم السياسة الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر والمزايا المتعددة والحوافز إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة وهي أن حصيلة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشر فيها ضعيفة خارج قطاع المحروقات بيمنا نجد الأمر معايير في كثير من الدول النامية، على غرار المملكة العربية السعودية والتي تعد من الوجهات الاستثمارية المفضلة عالميا واقليميا، وبالتالي يجب على صانعي ومتحدي القرار في الجزائر ببدل المزيد من الجهود واستغلال الإمكانيات البشرية والمادية في سبيل النهوض بالتنمية فيها.

أولا: اختيار الفرضيات

وتضمنت الدراسة مجموعة من الفرضيات حاولنا اختيارها حيث اتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: وهي مؤكدة أيضا حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية على الاقتصاد الجزائري إلا أنه لا يستطيع أن يكون نمو دائم لأنه لا يركز علي الشركات المحلية أما فيما يخص المملكة العربية السعودية رغم ظهور أثر الأزمة علي اقتصاد الدولة ومع ذلك يبقي معدل نموها اقتصادها مرتفعا.

بالنسبة الفرضية الثانية: هي مؤكدة إذا لا يساعد المناخ الاستثماري في الجزائر على جلب الاستثمارات الأجنبية عكس السعودية التي تتفوق عليها في ترتيبها في المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري.

بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي تعتبر بأن الاصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات في الجزائر والسعودية تكفي لتحسين المناخ الاستثماري وقد توصلنا إلى عدم صحتها، حيث لا يتعلق الأمر بحجم الاصلاحات المطبقة في الدولة بل يتعدى ذلك إلى كفاءتها ومدى فعاليتها، ذلك أن الاصلاحات المطبقة في السعودية أكثر كفاءة من نظرتها في الجزائر بما توافر، من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من الواردة إلى الجزائر، رغم تعدد الاصلاحات المنتهجة في هذه الأخيرة والسبب في ذلك عدم فعاليتها قد تم إثبات ذلك في الفصل الثالث.

ثانيا: النتائج

على ضوء ما تم ذكره أننا نستخلص النتائج التالية:

– الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولي بديلة عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من التكاليف.

– إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة تكمن في تحقيق الكثير من الفوائد، من بينها تنويع مصادر الدخل، اكتساب التكنولوجيا تحقيق فرص العمالة، وهو عامل لتدعيم الاستثمار المحلي ثم أنه محمود العواقب مقارنة بعواقب القروض الخارجية.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة أساسية بالنسبة للدول التي تتسابق نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي.

– من أجل افساح المجال أمام مساهمة لاستثمار الأجنبي في دفع عجلة النمو اقتصاديات الدول المضيفة يستوجب تحسين الظروف سواء الاقتصادية السياسية والأمنية والاجتماعية المستقرة ووضع الاطار القانوني الذي يخص تشجيعه يكون شفافا وواضحا.

– تعتبر محفزات الاستثمار من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هذه المحفزات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يلائم وتطورات الوضع الداخلي للدول والوضع الخارجي الذي يحيط بها لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم.

– تمكنت الجزائر والسعودية من تحسين مناخها الاستثماري وتطويره من خلال جملة من الاصلاحات، لكن تفاوت نتيجة هذه الاصلاحات واختلاف أداء كل دولة في اجراءات تحسين مناخها الاستثماري، حيث عملت السعودية أكثر على تحسين بنيتها التحتية ونجحت بذلك في استقطاب أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين إجمالي الوارد إلي الدول العربية، أما الجزائر فقد سمحت هذه الاصلاحات إلى خدمات تصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لكن حصيلتها منها كانت ضئيلة جدا مقارنة بالسعودية.

– هناك قاسم مشترك بين الجزائر والسعودية فيما يتعلق بالتوجه القطاعي والجغرافي لتدفقات الواردة لكل منهما.

– أما فيما يخص وضعية البلدين الجزائر والسعودية في بعض مؤشرات المناخ الاستثماري (مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر تنافسية العالمية) نجد أن وضعية السعودية في الترتيب العالمي لهاته المؤشرات أفضل بكثير من وضعية الجزائر، وهذا ما يظهر جليا في حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليهما.

– هناك عراقيل إدارية واقتصادية ومالية بالإضافة إلى الفساد والبيروقراطية مازالت تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والسعودية.

تفسير النتائج:

من خلال النتائج المتوصل إليها اتضح أن هناك عدة عوامل ادت إلى تفوق السعودية على الجزائر حيث تعتبر السعودية الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وإلى مجموعة دول العشرين الاكبر إقتصاديا، الانفتاح على التجارة الخارجية، توفير الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأسعار بأقل من السعر العالمي، الاتفاقات العربية في التبادل التجاري، الاستقرار والنمو الملاحظين في الاقتصاد السعودي، الاستقرار الأمني حيث لم تتعرض دولة السعودية لأي استعمار، إضافة إلى موقعها الجغرافي الممتاز.

ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج التي توصلنا لها من خلال هذا البحث وحتي يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

- تأهيل اليد العاملة الجزائرية للاستفادة من نقل التكنولوجيا التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توجيه الاستثمار الأجنبي قدر الإمكان نحو القطاعات الاقتصادية غير الطاقوية.
- إشراك الاستثمار المحلي مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين ديناميكية اقتصادية وطنية من خلال هذه الشراكة.
- العمل على القضاء على البيروقراطية والفساد من خلال استحداث ومراقبة الجهات المكلفة بمكافحة الفساد.
- منح المزيد من المزايا والحوافز والتخفيضات الضريبة للاستثمار الأجنبي المباشر وربطها بالأولوية الاقتصادية بالتركيز على القطاعات أكثر وتنميتها كالزراعة والصحة.
- إبراز فرص الاستثمار في الجزائر في كافة وسائل الاعلام وعقد مؤتمرات والندوات الدولية والمحلية، لجدب المستثمرين وعرض الفرص الاستثمارية الموجودة.

رابعا: أفاق الدراسة

هناك الكثير من الجوانب لم يتسنى لنا دراستها، من خلال موضوع بحثنا محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية حيث لم نتطرق إلى التبعية الاقتصادية التي تترتب على الاستثمار، كما أننا لم نعمق الدراسة في الأثار السلبية للاستثمار المباشر والتي تمس جوانب الاقتصادية واجتماعية وحتى الثقافية.

خامسا: صعوبات الموضوع

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، نظرا لوجود تضارب في البيانات التي تصدر عن الهيئات المحلية والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية
- صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

أ- باللغة العربية

1- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

2- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي(النظرية والسياسات)، دار الفكر، الطبعة الأولي، الأردن،2011.

3- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر،2002

4- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، 2006

5- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعيتها)، الدار الجامعية، مصر،2003 .

6- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، 1998

7- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.

8- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2003.

9- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، مصر، 2001.

10- عبد المجيد قدي، المدخل إلي الأساسيات الاقتصادية(دراسة تحليليو تقيمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

11- عبد الكريم عاطف، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

12- عطية طاهر مرسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة، الطبعة الأولي، مصر، 2000.

13- عليوش كمال قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.

14- عمر صقر، العولمة وقضايا الاقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.

15- عمر عصام مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011.

16- عمر هاشم، محمد صدفة، ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

17- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثمار في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.

18- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

19- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن،2012

20- كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولي، الجزائر،1999.

21- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس لنسر والتوزيع، الأردن،2005

22- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

23- موسي سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان،2008.

24- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر،2007

25- نزيه عبد المقصود محمود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولي، مصر.

26- هيثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

27- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ب- باللغة بالأجنبية:

1- Miloudi Boubaker, Investissement et stratégie de développement, Ed offices des publication universitaire : Alger, Sans année d'édition.

2- Bernard Bonin , L'entreprise multinationale et l'état, Etude vivantes : Montréal, 1984.

3- United Nation, Incentives and foreign direct investment . New York and Geneva. 1996 .

4-Brnard hogonnier. Investissment directs cooperation international et firme multinationales Economice , paris .

ثانيا: المجالات

1- بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة قسنطينة، العدد4، 2006.

2- حدة رايس، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد2، 2012.

3-حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد32، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 2004.

4- حلمي حكيمة، ريوع النفط بين لعنة الموارد والفساد الاقتصادي وتداعيات الازمة الحالية، قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية للجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، العدد5، 2017.

5- ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقيمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 41، 2009.

6- صالح مفتاح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصاديات، عربية، العدد44.

7- عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الواقع وأفاق المستقبل، مجلة المستثمر العربي واقع وأفاق مناخ الاستثمار في الجزائر، عدد خاص بالمؤتمر التاسع لمجتمع الأعمال العربي بالدوحة.

8- علياني نذير، منور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، 2005.

9- غريب بولرياح، العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقيمه دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، صادرة 2012، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى ماريح ورقلة

10- محبوب بن حمودة، أسماعيل بن قلة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد5، 2009.

11- محمد على عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جدب الاستثمارات ، منشورات الحابي الحقوقية، 2005.

12- وصاف سعيدي قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف. العدد 8.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- إلياس حناش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية_ دراسة حالة الجزائر(1994- 2008)، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة،2010_2011

2- بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

3- جوامع لبيبة، أثر الاستثمار في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015/2014.

4- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الادوية على إقتصاد الجزائر، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الادوية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

5- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007_2008

6- سعيدي يحي، تقيم، تقيم المناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

7- شعور حبيبة مرداوي، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،2008.

8- شيخة بلقاسم عبد الواحد، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشرة في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014.

9- عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، رسالة ماجيستير، الجزائر، 2001.

10- عبد الكريم بعداش، استثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2000، أطروحة قدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه في الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008.

11- العربي غويني، واقع وأفاق الاستثمارات في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2001.

12- عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

13- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، السعودية، أطروحة دكتوره فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004

14- فاروق سحنون، قياس بعض أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2010.

15- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجيستير في علوم التسير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر،2005

16- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

17- محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر،2003.

18- وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2013

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1- اسماعيل بوخاوة، دومي سمراء، الاصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي، الملتقي الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ماي2003.

2- رحالية بلال، جابر مهدي، مدخلة حول تنمية الصادرات خارج المحروقات كألية الاقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقي الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، جامعة الجزائر 02، يومي 29- 30 نوفمبر 2016.

3- ساعد محمد الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية، مدخلة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 14- 15 نوفمبر 2005.

4- علي حبيش ونسيمة بن يحي، واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ظل إنهيار أسعار النفط (2000-2019)، المتلقي الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصاد في الدول النفطية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، يومي 29- 30 نوفمبر 2010، جامعة البويرة، الجزائر.

خامسا: النصوص القانونية

1- القانون رقم 01 المؤرخ في 1988/01/12 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية ، العدد الثاني، الصادر بتاريخ 1988/01/31.

2- المادة رقم 35 من الأمر رقم 03/01/ المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم العدد47

3- المادة رقم 02 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد رقم 47

4- المادة رقم 21 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 22 أوت 2001 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47

5- المادة رقم 19 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد47.

سادسا: التقرير

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2002.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت ،2004.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت،2005.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- طلعت زكي حافظ، بحث ميداني يكشف عن معوقات الاستثمار في السعودية على الموقع:

http :// www. Aleqt. Com/2009 /03/ 26/ article- 208072.html.

2- منشورات الهيئة العامة للاستثمار بالسعودية على الموقع:

http:// www. Mdar. Com/ detail672210.htm.

الملخص:

ازدادت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد التحويل الاقتصادي للعديد من الدول النامية من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، فانتقلت من دول معادية له إلى دول تسعى إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم له، وتقديم مختلف لإعفاءات والحوافز وتعتبر كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية من الدول التي سعت جاهدة لاستقطاب لاستثمار اجنبي المباشر بهدف الاستفادة من المزايا التي توفرها، وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لها، بانتهاج سياسات اقتصادية ملائمة وسن القوانين والتشريعات للمستثمرين الاجانب، كما قاموا بأشاء هيئات مكلفة بترقية وتشجيع لاستثمار الاجنبي المباشر، من اجل جدب أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ورغم تلك الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري إلا أن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة لم تكن في مستوي تطلعات كل من الجزائر والسعودية وفق المقارنة التي قمنا بها، بسبب الحواجز والعراقيل الادارية والاقتصادية والقانونية التي وقفت أمام تطوره في هذه الدول، وهو الامر الذي يستدعي إيجاد الحلول المناسبة لتلك العراقيل من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي، والدفع بعجلة النمو من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي المباشر، مناخ استثماري، الدول المضيفة، مؤشرات مناخ الاستثمار. الدول النامية

Abstract:

The foreign direct investment (FDI) has proven to be a significant source of international finance since the early nineties of the last century, as a result of the shift occurred in the economic system in many countries of the third world, that is to say the shift from socialism to capitalism. Those countries have rejected the old economic system and provided the new one with supportive investment climate as well as many other motives and exemptions.

Algeria and Saudi Arabia have worked so hard to attract FDIs in order to benefit from its virtues. In this regard, they set a supportive investment climate, placed the right economic system, enacted laws and legislations for foreign investors, and created special organisms aiming at upgrading and encouraging FDIs.

Despite the efforts made to set the ground for a good investment climate yet the FDIs flows have not met Algeria and Saudi Arabia's expectations according to what is concluded from the comparison conducted in this research. It is found that the major factors that handicapped the inflow of FDIs to those countries are basically the administrative barriers as well as the economic and legal obstacles, and in order to boost the growth wheel and increase FDI flows, it is recommended to figure out urgent solutions.

Key words:

The Foreign Direct Investment (FDI), Investment Climate, Investment Climate Indicators, Host Countries, Third World Countries.